بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنزل القرآن بلسان عربيّ، وجعل العربية أفصح لسان والصّلاة والسّلام على نبيّ هذه الأمّة، وعلى آله وصحبه الذين رتّلوا القرآن ترتيلا فنشروا لغته في أنحاء البلاد حتىّ سادت على جميع اللّغات، أمّا بعد:

تعتبر اللّغة من أشرف العلوم التي يعمل المرء على التزوّد بها، والبحث فيها، فهي عنوان شخصية الأمم ومجدها، وركيزة من ركائز بقائها، وتحظى اللّغة العربية بمنزلة

سامية بين اللّغات لأنّها لغة القرآن، والمعجزة الخالدة، ودستور العرب، ولعلّ أهم شيء يحميها من اللّحن، ويضمن لها سلامتها، ويحفظ لها قواعدها وقوانينها هو الصّرف واللّحن اللّذان يعتبران بحرا زاخرا، ويحملان في طياتها مالا يخطر ببال، ولا يتصّوره إنسان، وكانا ولا يزالان محّل خلاف بين كثير من العلماء، ولهذا ارتأيت أن أعالج موضوعا لا يقلّ أهمّية عن باقي الموضوعات بعنوان **"الآراء النّحوية لابن جنيّ في كتاب الخصائص"**. ومن الأسباب التي دفعتني إلى اختيار الموضوع ذاتي، وموضوعي: فالأول يتمثل في حبي الكبير لمقياس النحو الذي يقوم اللسان من اللحن والخطاء، وأيضا لمعرفة خبايا ومكنونات هذا العلم الفريد من نوعه.

والثاني: فحري بنا أن نهتم بما جاء به هذا الإمام العالم الذي لا يضاهيه أحد في ذكائه، وفطنته، وعبقريته.

واخترت كتاب الخصائص لأنه عمدة المصادر اللّغوية والنّحوية، فهو كتاب نفيس فيه لباب النحوّ.

إن الموضوع يطرح تساؤلات يجب الإجابة عنها، وهي: **من هو ابن جني؟ وما هي آراءه النحوية التي جاء بها؟** ولهذا سرت وفق خطّة فرضها علي الموضوع. حيث استهللته بمقدمة، فمدخل، فثلاثة فصول، تطرقت في الفصل الأول إلى الآراء النّحوية لابن جني في الأسماء، أمّا الفصل الثّاني فجعلته للآراء النّحوية لابن جنيّ في الأفعال، والفصل الأخير فخصصته للآراء النحوية لابن جني في الحروف، وختمته بخاتمة كانت الحوصلة لما جاء في البحث.

اعتمدت على منهجين تاريخي و تحليلي مقارن، فالأوّل وظفته في الحديث عن حياة ابن جنيّ، وعصره، والثاني تمثل في استخراج بعض الشواهد النحوية، شرحها ومقارنتها مع آراء النحاة. ولعل أهم كتاب اعتمدت عليه، هو كتاب الخصائص لابن جني.

أمّا إذا عرجت عن المشاكل التي واجهتني فإنني أحصرها في مشكلتين فقط. عامل الزمن، حيث بدأتها متأخّرة جدا، وهذا ما جعلني في بعض الأحيان لا أتقيد بالنصائح. والمشكل الثاني أن كتاب الخصائص لا يفرد أبوابا للظواهر النحوية، وإنما نجدها في ثنايا الأبواب المختلفة، وفي صفحات متناثرة.

وان كان لا بد من كلمة يجب أن تتوّج هده المقدمة فإنها كلمة شكر وعرفان للأستاذ المشرف الذي تكبد معي عناء هذا البحث حتى نخرجه إلى النور على أكمل،

وأحسن وجه، وأيضا الأستاذين المناقشين اللذين بذلا جهدا من أجل قراءة المذكرة، ومناقشتها، وإلى كل من ساعدني ولو بكلمة طيبة.

وفي الأخير أسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتي، وأن أكون قد وفيته ولو في جزء بسيط، ليكون ثمرة يستفيد منها طلبة العلم، والحمد لله الذي تتم به الصّالحات.

المدخل

المبحث الأول:

العصر الذي ولد فيه ابن جني.

1. الحياة السياسية والاجتماعية.
2. الحياة الفكرية.
3. الحياة العلمية.

1- الحياة السياسية والاجتماعية:

"عصر الدولة العباسية هو عصر الإسلام الذهبي الذي بلغ فيه المسلمون من العمران و السلطان لم يبلغوه من قبل ولا من بعد. أثمرت فيه الفنون الإسلامية وزهت الآداب العربية، ونقلت العلوم الأجنبية. ونضج العقل العربي فوجد سبيلا إلى البحث ومجالا للتفكير. واصطبغت بصبغة فارسية، لأن الفرس هم الذين أوجدوها وأيدوها"[1].

كما لا نفل أن العصر العباسي كغيره من العصور لم يخل من الفتن والاضطرابات حيث ظهر :" تيار شعوبي بغيض رافقه تيار إلحاد وزندقة لا يقل عنه عنفا ولا محاولة لهدم الإسلام والعروبة جميعا، وفي أثناء ذلك كانت الثورات مضطرمة في شرقي الدولة ، وكلما خمدت ثورة اندلعت أخرى،وكان آخرها اندلاعا ثورة بابك"[2].

فلقد ساءت الحياة السياسية إلى حد كبير :" لآن الحياة السياسية إنما تحسن بتحقيق العدل ونشر الطمأنينة بين الناس، ومع هذا فقد يحمل الظلم كثيرا من عظماء الرجال وذوي العقول الراجحة أن يفروا من العمل السياسي إلى العمل العلمي"[3].

---

[1] - ينظر تاريخ الأدب العربي، أحمد حسن الزيات، دار النهضة ، مصر للطبع والنشر، الفجالة، القاهرة ، دس ، دط ، ص 210.

[2] - تاريخ الأدب العر بي، العصر العباسي الثاني ، شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ط$_2$ ، ج$_2$ ، ص 10.

[3] - ظهر الإسلام، أحمد أمين، دط ، دس، ج$_1$ ، ص 85.

2-الحياة الفكرية العقدية:

في مطلع هذا القرن نكصت حركة الاعتزال التي ازدهرت في العصر العباسي الأول وكان لظهور أبي الحسن الأشعري الذي كان معتزلا أول أمره ثم خرج عليهم بعد أن تسلح بالأسلحة المنطقية التي أمدوه بها والتي حاربهم بها بقية حياته أثر كبير في هذا النكوص وكان للكتب التي ألفها شأن كبير في رد المعتزلة بعد أن كانوا قد رفعوا رؤوسهم فجحرهم الأشعري في أقمام السماسم[4] قال حسن إبراهيم :"أما انتصار مذهب أهل السنة فقد توج بظهور أبي الحسن الأشعري ذلك أنه لم يكن يمضي اثنا عشر عاما على موت المتوكل حتى ولد سنة 260هـ (873م) ذلك الرجل الذي تربى في أحضان مذهب المعتزلة ثم رفض تعاليمهم في الأربعين من عمره بعد أن تسلح بالأسلحة المنطقية التي أمدوه بها وحاربهم بها بقية حياته وحمل آرائهم حملة كتب لها التوفيق والنجاح..."[5].

ولا شك أن سلطان المعتزلة أخذ يضعف ويضمحل منذ مجيء المتوكل إلى الخلافة إذ أظهر أمر السنة والجماعة و أمر الشيوخ المحدثين بالتحديث.

وكان الخلفاء العباسيون في الأعم الأغلب من أهل السنة الذين يقاومون الاعتزال وقد تدخل القادر بالله في أمر العقائد فعمل كتابا ذكر فيه فضائل الصحابة على ترتيب مذهب أصحاب الحديث وأورد في كتاب فضائل عمر بن عبد العزيز وأفكار المعتزلة والقائلين بخلق القرآن وكان الكتاب يقرأ في كل جمعة في حلقة أصحاب الحديث بجامع المهدي، ويحضر الناس لسماعه[6].

---

[4] - وفيات الأعيان ،د ا ، وأبناء أنباء الزمان، لابن فلكان ج2، ص 447، نقلا عن فاضل صالح السامرائي ، دار التدير للطباعة، دط ، س 1389هـ، 1969م ، ط 16.

[5] - تاريخ الإسلام السياسي، حسن إبراهيم حسن، ط 4 ،س 1958 م ج3 ، ص 218.

[6] - المنتظم ج7 ،ص 61 نقلا عن ابن جني النحوي، فاضل صالح السامرائي ، ص 17.

3- الحياة العلمية:

إن تردي الأوضاع السياسية والاجتماعية لم يؤثر في الحالة العلمية، فالعالم الإسلامي في هذا القرن كان أعلى شأنا في العلم من القرون التي كانت قبله، وفي هذا يقول أحمد أمين :"في القرن الرابع للهجرة تساقطت ثمار السياسة، ونضجت فيه ثمار العلم، ومنه نستنتج أن العلم والسياسة لم يتماشيا جنبا إلى جنب، فالضعف السياسي تمشي مع زهور العلم[7]، كما امتزجت الثقافات وأخذ الخلفاء يشجعون الطب والتنجيم، كما نفذ العلماء إلى أبواب الفلسفة والرياضيات، وعنى الأمراء والعلماء بجميع الكتب وتأليفها. وأنشأت في هذا العصر الكثير من دور الكتب والمؤسسات العلمية".وكانت أهم المراكز الموجودة ببغداد تتبارى في تجميل مواطنها بالعلماء، والأدباء وتتفاخر بهم، وهذا أكسبهم التحبب إلى العلماء، والإغداق عليهم، وسبب آخر وهو انفصال هذه الإمارات عن الدولة العباسية جعلها مستقلة في مالها، لا ترسله إلى بغداد، بل تغدقه على أهلها، والعلم دائما متأثر بالمال، فهذا جعل كثيرا من العلماء ينعمون في ظل هذا الاستقلال أكثر مما كانوا ينعمون في ظل الوحدة[8].

---

[7] - ينظر ظهر الإسلام ، ج2 ، ص 266.

[8] - ينظر المرجع نفسه ، نفس الصفحة.

المبحث الثاني:

حياة ابن جني

1. اسمه وكنيته ومولده.
2. أسرته.
3. أساتذته.
4. صحبته لأستاذه أبي علي.
5. مكانته.
6. مؤلفاته.
7. وفاته.

1- اسمه وكنيته ومولده :

هو " **أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي اللغوي**"[9]. اختلف المؤرخون في السنة التي ولد فيها وأغلبها تذكر أنها كانت قبل " الثلاثين والثلاثمائة"[10] أما أبو الفداء فإنه يذر بأن ولادته كانت سنة 302هـ[11].

2- أسرته:

لم تذكر المصادر عن أسرة ابن الجني إلا قليل ، فأبوه "جني" كان عبدا روميا لسليمان بن فهد الأزدي الموصلي[12] أما أولاده فقد ذكرت المصادر أن ابن جني خلف من الأولاد ثلاثة هم : عال وعلاء وعلي، وقد تتلمذوا على يد أبيهم جميعا واخذوا عنه. قال ياقوت الحموي عن أولاد ابن جني :" كلهم أدباء فضلاء خرجهم والدهم، وحسن خطوطهم"[13].

3- أساتذته:

تلقى مبادئ التعلم بالموصل " وقد اخذ النحو عن أحمد بن محمد الموصلي الشافعي المعروف بالأخفش"[14]. كذلك أبو بكر محمد بن الحسن بن يعقوب المعروف بابن مقسم أحد قراء بغداد كان عالما باللغة والشعر[15].

- أحمد بن محمد القطان ، أشار ابن جني إلى قراءته عليه بقوله: "وقرأت على أبي سهل أحمد بن محمد القطان"[16]

---

[9]- أنباء الرواة على أبناء النحاة، القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، س1986، ج2، ص 335 ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، إحسان عباس، دار صادر بيروت، دط، دس ،مج3، ص246.

[10]- بغية الدعاة، السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط2 1399هـ-1979م ، ج2، ص132 ، وينظر وفيات الأعيان، 248.

[11]- أبو الفداء، تاريخ أبي الفداء، ج2، ص141 ، نقلا عن فاضل صالح، السامرائي ابن جني النحوي ص 23.

[12]- نزهة الألباب في طبقات الأدباء، ابن الأنباري، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار.

[13]- الوافي بالوفيات، الصفدي، بيروت، س1402هـ- 1982م، ج16، ص574.

[14]- الخصائص ،ابن جني ، تحقيق محمد علي النجار، ج1 ، المكتبة العلمية ، ص 10.

[15]- الفهرست، ابن النديم، تحقيق مصطفى الشويمي الجزائر، 1985 ، ص73.

[16]- سر صناعة الإعراب، ابن ، تحقيق حسن هنداوي، دط ، دس ، ج2 ،ص 564.

علي بن الحسين (**أبو الفرج الأصفهاني**) ذكر ابن جني تلقيه العلم وقراءته على الأصفهاني فقال:" وأنشدنا أبو علي أيضا لكثير، وقرأته على أبي الفرج علي بن الحسين..."[17].

- أبو علي الفارسي. أشهر شيوخ ابن جني.

4- صحبته لأستاذه أبي علي:

إن أبا علي الفارسي المتوفى سنة 377هـ . أهم شخصية علمية أثرت تأثيرا بالغا في تكوين ابن جني. فقد قال الأستاذ محمد علي النجار " كان ابن جني يظهر من التعلق به، والتقبل لرأيه والانتفاع بعلمه أحسن ما يظهر تلميذ لأستاذه ، وهو لا يفتأ في كتبه يذكر أبا علي وعلمه ويرجع علمه، ومكانته إلى فضل أستاذه، ويبجج بالانتساب إليه ، والتشبه بأسبابه[18].

ويمكننا أن نستشهد على مدى تقديره لعلم شيخه لما ورد في كتابه الخصائص يقول :" وقلت مرة لأبي بكر أحمد بن علي الرازي – رحمه الله- وقد أفضنا في ذكر أبي علي ونبل قدره ونباوة مجله، أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا، فأصغى أبو بكر إليه، ولم يتسع هذا القول عليه"[19]. وظل ابن جني تحت صحبة أستاذنا يبادله التقدير والاحترام حتى توفي.

---

[17] - يتيمة الدهر للثعالبي 3/109

[18] - الخصائص، ج1 ، ص 16

[19] - المصدر نفسه ، ج1 ،ص 208

مكانة ابن جني من علوم العربية:

لقد بلغ أبو الفتح في العلوم العربية مكانة سامية، أثبتها له المتقدمون والمتأخرون على سواء. يقول أبو الطيب المتنبي:" هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس"، وكان المتنبي إذا سئل عن شيء من دقائق النحو والتصريف في شعره يقول: سلوا صاحبنا أبا الفتح. ويقول في مسالك الأبصار: وكان أبو الطيب المتنبي إذا سئل عن معنى قاله أو توجيه إعراب حصل فيه إعراب دل عليه وقال عليكم بالشيخ الأعور ابن جني فسلوه فإنه يقول ما أردت وما لم أرد[20].

يقول الثعالبي: **" هو القطب في لسان العرب، وإليه انتهت الرياسة في الأدب"**[21].

وقال ياقوت:" عثمان بن جني من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، وصنف في ذلك كتبا أبر بها على المتقدمين، وأعجز بها المتأخرين ولم يتكلم في التصريف أدق كلا منه"[22].

ويقول المرحوم طه الراوي :**"كان نسيج وحده في صناعة التصريف ويعد بحق فيلسوف العربية، وباقرها ، وأكبر أئمة النحو بعد الخليل وسيبويه"**[23].

مؤلفاته:

لابن جني مؤلفات عديدة منها:

1/ التصريف الملوكي: تحقيق سعيد النعاس، دمشق ، س 1930 م.

2/ الخصائص ج1 ، ج2 ، ج3 تحقيق محمد علي النجار ، القاهرة س 1952م.

3/ سر صناعة الإعراب ج1 تحقيق مصطفى السقا وجماعته، القاهرة س 1954م.

4/ سر صناعة الإعراب ،ج2 تحقيق أحمد رشيد سعيد محمود، رسالة ماجستار جامعة الأزهر، س 1975.

5/ علل التدنية، تحقيق عبد القادر مهدي، حوليات الجامعة التونسية العدد الثاني س 1965.

6/ مختصر القوافي ، تحقيق حسن شادلي فرهود، س 1395هـ /1975م .

---

[20] - المصدر السابق ،ج 1 ، ص 21 .

[21] - يتيمة الدهر ، أبو منصور الثعالبي، تحقيق مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية بيروت، ط1 ، س 1403 هـ ،1983م ،ج 1 ، ص 124.

[22] - معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ج12، ص81.

[23] - تاريخ علوم اللغة العربية، طه الراوي ، ط1 ، مطبعة الرشيد بغداد، س 1949 ، ص26.

7/ المنصف ج1، ج2، ج3، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله امين القاهرة، س 1954.

8/ اللمع في العربية، تحقيق حامد مؤمن، النجف، س 1401ه /1981م.

وفاته:

بعد حياة حافلة بالبحث والتنقيب والكتابة ، توفي أبو الفتح عثمان ابن جني يوم الجمعة ليلتين بقيتا من صفر سنة اثنين وتسعين وثلاثمائة[24].

[24]- وفيات الأعيان ، ج 3 ، ص 217

المبحث الثالث:

كتاب الخصائص

1. موضوعه.
2. سبب تأليفه.
3. منهجه.
4. نسخه وطباعته.

موضوعه:

كتاب الخصائص، أو خصائص العربية لأبي الفتح عثمان بن جني من الكتب اللغوية القيمة التي أقر المجلس الأعلى لدار الكتب المصرية طبعها وهو لا يحمل في طياته موضوعا واحدا، وإنما جمع فيه جل مباحث علم العربية فيقول :" أن هذا أمرا قد قرع في أكثر الكتب المصنفة فيه منه، وإنما هذا الكتاب مبني على إثارة معادن المعاني، وتقرير حال الوضاع والمبادئ وكيف سرت أحكامها في الاحناء والحواشي"[25].

سبب تأليفه:

إن ابن جني يستهل مصنفة بأن قد أهداه إلى بهاء الدولة الذي حكم بغداد بين (379هـ – 403 هـ). حيث قال :"هذا أطال الله بقاء مولانا الملك السيد المنصور المؤيد بهاد الدولة وضياء الملة، وغياث الأمة ، وأدام ملكه ونصره، وسلطانه وبحمده، وتأييده، وسموه، وكبث شأنه وعدوه[26].

ويبدو أن ابن جني ألف كتابه بعد وفاة شيخه أبي علي الفارسي الذي كانت وفاته سنة 377هـ فنجده يقول في الخصائص في مبحث الاشتقاق الأكبر :" غير أن أبا علي رحمه الله كان يستعين به"[27].

منهجه:

إن موضوع هذا الكتاب هو أصول النحو، ويبدو انه استفاد كثيرا من العلوم التي كانت منتشرة في عصره مثل علم الكلام، والمنطق وأصول الفقه، ومصطلح الحديث وقد صرح أكثر من مرة بأنه قد وضعه على مذهب أصول الكلام والفقه، ويقول :"وذلك أنا لم نر أحدا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه إلا حرف أو حرفين في أوله وقد تعلق عليه به[28].

وهذا الكتاب لم يكن موجها لعموم طلاب العلم، وإنما هو موجه لجمهور الباحثين على اختلاف اهتماماتهم. يقول ابن جني:" حيث يتساهم فيه ذووا النظر من المتكلمين، والفقهاء، والمتفلسفين، والنحاة والكتاب والمتأدبين التأمل له والبحث عن مستودعه. فقد وجب أن يخاطب كل إنسان منهم بما يعتاده ويأنس به ليكون له نصير منه وحصة فيه"[29]

.

---

[25] - الخصائص ،ابن جني ، ج1 ، ص 32

[26] - المصدر نفسه ، ج1 ، ص67

[27] - المصدر نفسه ، ج2 ، ص 133

[28] - المصدر نفسه ، ج2 ،ص2

[29] - الخصائص ،ابن جني، ج1 ،ص 95

نسخه وطباعته:

تتكون النسخة الأصلية لكتاب الخصائص من ألف ورقة[30] نشر ج1 سنة 1913م ثم أعيد تحقيقه مع ج 2 ، ج3 سنة 1952 صدرت ط3 والأخيرة سنة 1987.

يضم ج1 تصديرا بقلم الأستاذ أبي الفضل إبراهيم يتكون من صفحتين ومقدمة المحقق محمد علي النجار وتتكون من تسعة وستين صفحة، ثم صلب الكتاب وعدد صفحاته أربعمائة وأحد عشرة صفحة، أما الجزء الثاني فيتكون من ثلاثمائة وواحد وأربعين صفحة .

تلي الجزء الثالث الفهارس العامة وهي:

1. فهرس الأعلام.
2. فهرس القبائل.
3. فهرس الأماكن.
4. فهرس الكتب.
5. فهرس القوافي.
6. فهرس أنصاف الأبيات.

أما بالنسبة لفهرس الموضوعات فإن كل جزء له متنه بفهرس خاص.

---

[30] - فهرست ،ابن النديم ، ص 94

فهرس الجزء الأول من الخصائص:

1- باب القول على الفصل بين الكلام والقول 5-33.
2- باب القول على اللغة وما هي 33-34.
3- باب القول على النحو 34-35.
4- باب القول على الإعراب 35-37.
5- باب القول على البناء 37-40.
6- باب القول على أصل اللغة إلهام هي أم اصطلاح 40-48.
7- ذكر علل العربية أكلامية هي م فقهية 48-96.
8- باب القول على الاطراد والشذوذ 96-100.
9- باب في تقاود السماع، وتقارع الانتزاع 100-109.
10- باب في مقاييس العربية 109-115.
11- باب في جواز القياس على ما يقل، ورفضه فيما هو أكثر منه 115-116.
12- باب في تعارض السماع والقياس 117-133.
13- باب في الاستحسان 133-144.
14- باب في تخصيص العلل 144-164.
15- باب ذكر الفرق بين العلة الموجية وبين العلة المجوزة 164-166.
16- باب في تعارض العلل 166-169.
17- باب في أن العلة إذا لم تتعد لم تصح 169-173
18- باب في العلة وعلة العلة 173-174.
19- باب في حكم المعلول بعلتين 174-181.
20- باب في إدراج العلة واختصارها 181-183.
21- باب في دور الاعتلال 183-184.

22- باب في الرد من اعتقد فساد علل النحو بين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة 184-186.
23- باب في الاعتلال لهم بأفعالهم 186-188.
24- باب في الاحتجاج بقول المخالف 188-189.
25- باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة 189-194.
26- باب في الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط 194 -197.
27- باب في عدم النظير 197-199.
28- باب في إسقاط الدليل 199-200.
29- باب في اللفظين على المعنى الواحد يردان من العالم متضادين 200-208.
30- باب في الدور والوقوف منه على أول رتبة 208-212.
31- باب في الحمل على أحسن الأقبحين 212-215.
32- باب في حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك الحكم 213-215.
33- باب في الرد من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني 215-237.
34- باب في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها 237-251.
35- باب في الحمل على الظاهر وإن أمكن أن يكون المراد غيره 251-256.
36- باب في مراتب الأشياء وتنزيلها تقديرا وحكما لا زمانا ووقتا 256-265.
37- باب في فرق بين البدل والعوض 265-266.
38- باب في الاستغناء بالشيء عن الشيء 266-272.

39- باب في عكس التقدير 272-272.
40- باب الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى 279-284.
41- باب في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به، إلا أن يعترض هناك هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه 284-293.
42- باب في نقص المراتب إذا عرض هناك عارض 293-300.
43- باب من غلبة الفروع على الأصول 300-312.
44- باب في إصلاح اللفظ 312-321.
45- باب في ثلاثي اللغة 321-323.
46- باب في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أولا؟ 323-335.
47- باب في الاعتراض 335-341.
48- باب في التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين 341-347.
49- باب في تدريج اللغة 347-357.
50- باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو كلام العرب 357.
51- باب في الفصيح يجتمع في كلامه لفتان فصاعدا 370-374.
52- باب في تركب اللغات (وهو تداخل اللغات) 374-391.
53- باب فيما يرد عن العربي مخالفا لما عليه الجمهور 385-391.

54- باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس 391-400.

فهرس الجزء الثاني من الخصائص:

55- باب في ترك الأخذ عن أهل المدر، كما أخذ عن أهل الوبر 5-10.
56- باب اختلاف اللغات وكلها حجة 10-12.
57- باب في العربي ينتقل لسانه 12-13.
58- باب في العربي يسمع لغة غيره، أيراعيها ويعتمدها، أم يلغيها ويطرح حكمها؟.
59- باب في الامتناع من تركيب ما يخرج عن السماع 17-21.
60- باب في الشيء يسمع من الفصيح لا يسمع من غيره 21-28.
61- باب في هذه اللغة أفي وقت واحد وصنعت أم تلاحق تابع منها بفارط؟ 28-40.
62- باب في اللغة المأخوذة قياسا 40-43.
63- باب في تداخل الأصول الثلاثية، والرباعية، والخماسية 44-55.
64- باب في المثلين كيف حالهما في الأصلية والزيادة، وإذا كان أحدهما زائد فأيهما هو؟ 56-69.
65- باب في الأصلين يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير 69-82.
66- باب في الحرفين المتقاربان يستعمل أحدهما مكان صاحبه 82-88.

67- باب في قلب لفظ إلى لفظ بالصنعة والتلطف، لا بالإقدام والتعجرف 88-93.
68- باب في اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين في الحروف والحركات والسكون 93-103.
69- باب في اتفاق، على اختلاف المصادر 103-107.
70- باب في ترافع الأحكام 108-113.
71- باب في تلاقي المعاني، على اختلاف الأصول والمباني 113-133.
72- باب في الاشتقاق الأكبر 133-139.
73- باب في الإدغام الأصغر 139-145.
74- باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني 145-152.
75- باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني 152-168.
76- باب في مشابهة معاني الإعراب معاني الشعر 168-178.
77- باب في خلع الأدلة 179-196.
78- باب في تعليق الأعلام على المعاني دون الأعيان 197-200.
79- باب في الشيء يرد مع نظيره مورده مع نقيضه 201-210.
80- باب في ورود الوفاق مع وجود الخلاف 210-213.
81- باب في نقض العادة 214-226.
82- باب في تدافع الظاهر 227-233.
83- باب في التطوع بما لا يلزم 234-272.
84- باب في التام يزاد عليه فيعود ناقصا 272-273.
85- باب في زيادة الحروف وحذفها 273-284.

86- باب في زيادة الحرف عوض من آخر محذوف 285-306.
87- باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض 306-315.
88- باب في مصارعة الحروف للحركات والحركات للحرف 315-321.
89- باب محل الحركات من الحروف معها أم قبلها أم بعدها 321-327.
90- باب الساكن والمتحرك 328-342.
91- باب في مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد 342-345.
92- باب في مراجعة أصل واستئناف فرع 345-347.
93- باب فيما يراجع من الأصول مما لا يراجع 347-352.
94- باب في مراعاتهم الأصول تارة وإهمالهم إياها أخرى 352-354.
95- باب في حمل الأصول على الفروع 355-356.
96- باب في الحكم يقف بين الحكمين 356-359.
97- باب في شجاعة العربية 360-441.
98- باب في فرق بين الحقيقة والمجاز 442-447.
99- باب في أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة 447-457.
100- باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول، لم يدع داع إلى الترك والتحول 457-466.
101- باب في إيراد المعنى المراد، بغير اللفظ المعتاد 466-469.
102- باب في ملاطفة الصنعة 470-473.
103- باب في التجريد 473-476.
104- باب في غلبة الزائد الأصلي 477-480.

105- باب في أن مالا يكون للأمر وحده يكون له إذا ضام غيره 480-484.
106- باب في أضعف المقلين 484-487.
107- باب في الغرض في مسائل التصريف 487-488.
108- باب في اللفظ يرد محتملا لأمرين أحدهما أقوى من صاحبه أيجازان جميعا فيه،أم يقتصر على الأقوى منهما دون صاحبه؟ 488-492.
109- باب فيما يحكم به القياس مما لا يسوغ به التعلق 493-497.

فهرس الجزء الثالث من الخصائص

110- باب في حفظ المراتب 5-8.
111- باب في التغييرين يعترضان في المثال الواحد بأيهما يبدأ 8617.
112- باب في العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف 18-20.
113- باب في إقلال الحفل بما يلطف من الحكم 20-23.
114- باب في إضافة الاسم إلى المسمى، والمسمى إلى الاسم 24-32.
115- باب في اختصاص الأعلام بما لا يكون مثله في الأجناس 32-34.
116- باب في تسمية الفعل 34-51.
117- باب في أن سبب الحكم قد يكون سببا لضده على وجه 51-56.
118- باب في اقتضاء الموضع لك لفظا هو معك إلا انه ليس بصاحبك 56-58.

119- باب في احتمال القلب لظاهر الحكم 59-61.
120- باب في أن الحكم للطارئ 62-65.
121- باب في الشيء يرد فيوجب له القياس حكما ويجوز أن يأتي السماع بضده أيقطع بظاهره أم يتوقف إلى أن يرد السماع محلية حاله 66-67.
122- باب في الاقتصار في التقسيم على ما يقرب ويحسى لا على ما يبعد ويقبح 67-70.
123- باب في خصوص ما يقنع فيه العموم من أحكام صناعة الإعراب 70-71.
124- باب في تركيب المذاهب 71-74.
125- باب في السلب 75-83.
126- باب في وجوب الجائز 85-87.
127- باب في إجراء اللازم مجرى غير اللازم مجرى اللازم 87-93.
128- باب في إجراء المتصل مجرى المنفصل وإجراء المنفصل مجرى المتصل 93-96.
129- باب في احتمال اللفظ الثقيل لضرورة التمثيل 96-97.
130- باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية 98-101.
131- باب في الاحتياط 101-111.
132- باب في فك الصيغ 111-120.
133- باب في كمية الحركات 120-121.
134- باب في مطل الحركات 121-124.
135- باب في مطل الحروف 124-133.
136- باب في إنابة الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة 133-136.
137- باب في هجوم الحركات على الحركات 136-142.

138- باب في شواذ الهمز 142-149.
139- باب في حذف الهمز وإبداله 149-154.
140- باب في حرف اللين المجهول 154-157.
141- باب في بقاء الحكم مع زوال العلة 157-164.
142- باب في توجه اللفظ الواحد إلى معينين اثنين 164-173.
143- باب في الاكتفاء بالسبب من المسبب ، وبالمسبب من السبب 173-177.
144- باب في كثرة الثقيل وقلة الخفيق 177-185.
145- باب القول على فوائت الكتاب 185-187.
146- ذكر الأمثلة الفائتة للكتاب 187-218.
147- باب في الجوار 218-227.
148- باب في نقض الأصول وإنشاء أصول غيرها منها 227-231.
149- باب في الامتناع من نقض الغرض 231-240.
150- باب في التراجع عند التناهي 241-245.
151- باب فيما يؤمنه علم العربية من الاعتقادات الدينية 245-255.
152- باب في تجاذب المعاني والإعراب 255-260.
153- باب في التفسير على المعنى دون اللفظ 260-264.
154- باب في قوة اللفظ لقوة المعنى 264-269.
155- باب في نقض الأوضاع إذا ضامها طارئ عليها 269-270.
156- باب في الاستخلاص من الأعلام معاني الأوصاف 270-273.
157- باب في أغلاط العرب 273-282.
158- باب في سقطات العلماء 286-308.

159-باب في صدق النقلة، وثقة الرواة والحملة 309-313.
160-باب في الجمع بين الأضعف والأقوى في عقد واحد 314-319.
161-باب في جمع الأشياء من حيث يغمض الاشتباه 319-338.
162-باب في المستحيل، وصحة قياس الفروع على فساد الأصول 328-341.

الفصل
الأول

الآراء النحوية في الأسماء

المبحث الأول:

المرفوعات:

- المبتدأ.
- الفاعل.
- المضاف.

1- المبتدأ:

إن المبتدأ والخبر من الموضوعات النحوية التي لها الأثر الكبير في تحديد المعنى وتبيين جهته.

1. عامل الرفع في المبتدأ:

يقول ابن جني: "إن الاسم يرتفع بما يعود عليه من ذكره، نحو زيد مررت به وأخوك أكرمته، فارتفاعه عندهم إنما هو لأن عائدا عاد عليه، فارتفع بذلك العائد"[31].

إن الاسم يرتفع بما يعود عليه، والذي يأتي بعده يجب أن يشتمل على ضمير يدل عليه، فعندما نقول زيد مررت به، فالهاء ضمير متصل بالباء يعود على زيد. ثم يبين لنا سبب رفع المبتدأ، والاختلاف القائم بين المدرستين البصرية والكوفية فيقول: "ألا ترى أنك لو سألت رجلا عن علة رفع زيد، من نحو قولنا زيد قام أخوه، فقال لك: ارتفع بالابتداء لقلت: هذا قول البصريين، ولو قال ارتفع بما يعود عليه من ذكره لقلت: هذا قول الكوفيين"[32]. ومن هذا القول نستنتج أن المدرسة البصرية ترى أن عامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء لأنه عامل معنوي غير ظاهر، ولكن مفهوم في الذهن، فهو يدخل على المبتدأ فيعمل فيه الرفع. فمثلا عندما نقول زيد قائم، ونطرح السؤال لماذا رفع زيد؟ لأجابتنا المدرسة البصرية بأنه رفع على الابتداء. بينما المدرسة الكوفية ترى أن عامل الرفع في الخبر المبتدأ، وعامل الرفع في الخبر هو المبتدأ أي أنهما يترافعان، ومن الذين يوضحون هذا الرأي صاحب الإنصاف في مسائل الخلاف حيث يقول:" ذهب الكوفيون غلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان، وذلك نحو زيدٌ أخوك وعمر وغلامك، وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه..."[33].

ومن هذا نستنتج أن الكوفيين يرون أن رافع المبتدأ هو الخبر، ورافع الخبر والمبتدأ، لأنه لا يستغني أحدهما عن الآخر، حيث لا يتم الكلام إلا لهما معا، ولهذا قالوا يترافعان. أما البصريون ذهبوا إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء. وهذا ما ذهب إليه سيبويه:"وأعلم أن المبتدأ لابد له من أن يكون المبني عليه شيئا هوهو، أو يكون في مكان أو زمان، وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يبتدئ.

فأما الذي يبني عليه شيء هوهو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء..."[34].

وأيضا ابن جني يثبت أن الاسم يرتفع بالابتداء بعد إذا الزمانية فيقول: "ومن ذلك إن تستدل بقول ضيغم الأسدي:إذا هو لم يخفيني في ابن عمي - وإن لم ألقه - الرجل الظلوم على جواز ارتفاع الاسم بعد إذا الزمانية بالابتداء، ألا ترى أن "هو" من قوله "إذا

---

[31]- الخصائص، ج1 ، ص 18.

[32]- الخصائص، ج1 ، ص 18.

[33]- الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين ابن الانباري تحقيق محمد عبد الحميد المكتبة العصرية صيدا بيروت ط01 س2003.

[34] - الكتاب سيبويه تحقيق عبد السلام هارون مكتبة الخانجي القاهرة ط03 س1408هـ، 1988م ،ج02، ص127.

هو لم يخفني" ضمير الشأن والحديث، وأنه مرفوع لا محالة. فلا يخلو رفعه من أن يكون بالابتداء كما قلنا، أو بفعل مضمر، لأن ذلك المضمر لا دليل عليه، ولا تفسير له، وما كانت هذه سبيله لم يجز إضماره[35]. يرى ابن جني إذا الزمانية إذا جاء بعدها ضمير الشأن والحديث "هو" الذي هو ضمير من ضمائر الرفع، فهو مرفوع بالابتداء فيعرب مبتدأ، أو مرفوع بفعل مضمر، ولكن في هذا المثال لا يمكن أن تقدر الفعل، أو تفسره وبالتالي لا يجوز رفعه بفعل محذوف، فرفع على الابتداء.

2. تأخير المبتدأ:

قد يتقدم الخبر على المبتدأ وجوبا لغاية بلاغية، أو نحوية وفي هذا يقول ابن جني:"وجوب تأخير المبتدأ إذا كان نكرة، وكان الخبر عنه طرفا، نحو قولهم: عندك مال، وعليك دين، وتحتك بسلطان، ومعك ألفان. فهذه الأسماء كلها مرفوعة بالابتداء، ومواضعها التقديم على الظروف قبلها التي هي أخبار عنها، وإلا أن مانعا منع من ذلك حتى لا تقدمها عليها"[36].

يرى ابن جني أن كل الأسماء (المبتدأ) مرفوعة بالابتداء، أي رفعت لوجوده عامل معنوي. وحق المبتدأ التقديم، ولكن قد يتأخر إذا كان نكرة والخبر شبه جملة (ظرف، أو جار ومجرور). أي يصبح للخبر حق الصدارة.إن التعبير الطبيعي أن المبتدأ مقدم على الخبر، فنقول " زيد في الدار" فهذا إخبار أولي والمخاطب خالي الذهن، فإذا قلت " في الدار زيد" كان المعنى أن المخاطب ينكر أن يكون زيد في الدار[37].فإن ابن هشام هو الآخر يرى أنه قد يتقدم الخبر على المبتدأ أن يقول: " وقد يتقدم نحو: "في الدار زيد"، و"أين زيد" ...."على التمر مثلها زبدا". وإنما وجوب في ذلك تقديمه لأن تأخيره في المثال الأول يقتضي التباس الخبر بالصفة فإن طلب النكرة الوصف لتختص به في طلب حثيث، فالتزم تقديمه دفعا لهذا الوهم، وفي الثاني إخراج ماله صدر الكلام، وهو الاستفهام عن صدريته، وفي الثالث عودة الضمير على متأخر لفظا ورتبه[38].يتقدم الخبر على المبتدأ النكرة في ثلاث حالات:

الحالة الأولى: كي لا يلتبس الخبر بالصفة، فقدم لكيلا يتوهم القارئ، ولا يقع في الخلط بينهما.

الحالة الثانية: إذا كان الخبر من أسماء الاستفهام.

الحالة الثالثة: إذا كان المبتدأ نكرة واشتمل على ضمير يعود على الخبر.

قد يتقدم الخبر على المبتدأ إما لإبعاد الوهم، أو مخافة التباس الخبر بالنعت، كما يقول الشاعر:

---

[35]- الخصائص، ج1 ، ص 104.

[36]- الخصائص، ج1 ، ص 299.

[37]- معاني النحو، السامرائي، شركة العاتك لصناعة، دط، دس، ج1، ص140.

[38]- شرح قطر الندى وبل الصدى ،ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة الساعي للنشر والتوزيع، دط، س2009 ص120.

له همم لا منتهى لكبارها وهمته الكبر أجل من الدهر[39]

فلو قلت: همم لا منتهى لكبارها" لكان الجار والمجرور صفة لا خبرا، لأن المبتدأ نكرة ويكون الخبر "لا منتهى لكبارها"، ولكن الشاعر أراد أن يجعل (له) هو الخبر فقدمه على المبتدأ ليعلم أن هذا هو الخبر[40].

3. حذف المبتدأ:

يقول ابن جني في حذف المبتدأ: "قد حذف المبتدأ تارة نحو هل لك في كذا أي هل لك في كذا أي هل لك فيه حاجة أو إربا، وكذلك قوله عز وجل (كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلَاغٌ)[41*1] أي ذلك أو هذا بلاغ وهو كثير[42] فابن جني يخبرنا بأن المبتدأ هو الآخر يتعرض للحذف، وضرب لنا مثال لقوله عز وجل (كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلَاغٌ). فبلاغ خبر حذف مبتدأه، والتقدير هذا بلاغ. وابن هشام الأنصاري يقول في هذا: "أي: هذا بلاغ، وقد صرح به "في بلاغ للناس"[43] إشارة إلى القرآن[44].

وجمهور النحاة والبلاغيون يتفقون على أن حذف المبتدأ موجود وكثير، وهاهو ابن هشام يقول: "حذف المبتدأ في جواب الاستفهام نحو قوله تعالى:" وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ (5) نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ (6)"[45*2] أي هو نار الله، وبعد فاء الجواب نحو (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا)[46*1] أي فعمله لنفسه وإساءته عليه[47].

2- الفاعل:

1. تعريف الفاعل:

جاء في الخصائص أن الفاعل هو: "كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وإن الفعل الواجب، وغير الواجب في ذلك سواء"[48]. وفي الهمع أن الفاعل: "ما أسند إليه عامل مفرغ على جهة وقوعه منه أو قيامه به"[49].

---

[39]- شعر بكر بن النطاح حاتم صالح الضامن، مطبعة المعارف، بغداد، 1395هـ- 1975م، ص21.

[40]- معاني النحو، السامرائي شركة العاتك لصناعة الكتاب، دط، دس، ج01 ،ص140.

[41*1]– سورة الأحقاف، الآية 35.

[42]- الخصائص، ابن جني، ج2، ص 362.

[43]- سورة إبراهيم، الآية 52.

[44]- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ابن هشام الانصاري، تحقيق مازن المبارك محمد علي حمد الله مراجعة سعيد الافغاني، مؤسسة الصادق طهران، ط1، ص 824.

[45*2]– سورة الهمزة، الآية 5،6.

[46*1]– سورة الجاثية، الآية 15.

[47]- المصدر السابق، ج2، ص 723.

[48]- الخصائص، ج1، ص 185.

[49]- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق احمد شمس الدين، دار المكتبة العلمية بيروت الطبعة الأولى س 1419م-1998هـ، ج01، ص159.

2. تأخير الفاعل:

يقول ابن الجني تحت باب في نقض المراتب: "إذا عرض هناك عارض من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل نحو: ضرب غلامه زيدا، فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم، وإنما امتنع لقرينه انضمت إليه، وهي إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول، وفساد تقدم المضمر على مظهره لفظا ومعنى، فلهذا وجب إذا أردت تصحيح المسألة أن تؤخر الفاعل فتقول ضرب زيدا غلامه"، وعليه قوله سبحانه: (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ)[50*2]. وأجمعوا على أن ليس بجائز ضرب غلامه زيدا[51] على الفاعل أن يتقدم على المفعول، ولكن يوجد حالات قد يتأخر فيها المفعول إذا اتصل بضمير يعود عليه ـ المفعول به ـ مثل ضرب زيدا غلامه. فزيدا مفعول به، وغلام فاعل، والهاء ضمير يعود على المفعول، ولا يجوز ضرب غلامه زيدا.

أما فيما يخص الآية الكريمة: (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ)فتحمل عدة أوجه:

الوجه الأول: يرى بنصب إبراهيم ورفع ربه وهذا ما ذهب إليه ابن جني وأستاذه أبو على الفارسي إذ عدا تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم بذاته، كما أن تقدم الفاعل على المفعول أيضا قسم قائم بذاته. إلا أن تقدم الفاعل أكثر شيوعا[52].

أما الوجه الثاني: يرى أن ربه منصوبة وإبراهيم مرفوعة، وحجتهم في هذا أن معنى الابتلاء في هذه الآية أن سيدنا إبراهيم دعا ربه بكلمات من الدعاء وجعل الابتلاء على سبيل المجاز، وفي هذا يقول صاحب البحر المحيط: "وقرأ أبي عباس، وأبو الشعثاء، وأبو حنيفة برفع إبراهيم ونصب ربه، فقراءة الجمهور على أن الفاعل هو الرب، وقال ابن عطية: وقدم المفعول للاهتمام بمن وقع الابتلاء إذ معلوم أن الله تعالى هو المبتلي وإيصال ضمير المفعول بالفاعل موجب لتقديم المفعول[53].

3. حذف الفاعل:

يقول ابن جني تحت ما سماه: باب في مراعاتهم الأصول تارة وإهمالهم إياها أخرى: قول الله تعالى: (في بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ)[54*1] أي يسبح فيها رجال[55] يسبح له فيها يقرأ بفتح الباء وكسرها، فالحجة لمن فتح: أن جعل فعلا لم يسمى فاعله ورفع الرجال بالابتداء، والخبر (لا تلهيهم): والحجة لمن كسر: أنه جعل فعلا للرجال فرفعهم به، وجعل لما بعدهم وصفا لحالهم[56].

[50*2]– سورة البقرة، الآية 124.

[51]- الخصائص، ج1، ص 293-294.

[52]- ينظر الخصائص، ج1، ص 295.

[53]- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق عادل احمد عبد الموجود علي محمد معرض زكرياء عبد المجيد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، س1993، ج1، ص545.

[54*1]– سورة النور الآية 36،37.

[55]- الخصائص، ج2، ص 353.

[56]- الحجة في القراءات السبع، ابن خلوي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط03، س1979، ص262.

فابن خالويه يرى أن يسبح قرأت بفتح الباء وبكسرها، فمن قرأ بالفتح على أنه فعل لم يسمى فاعله أي يحتاج إلى نائب فاعل لأن الفاعل محذوف، وحذف رأي ابن جني.
أما من قرأ (يسبح له) بالكسر جعلوه فعلا معلوم الفاعل فـ(رجال) فاعل.

ج- حذف المضاف:

إن حذف المضاف واسع كثيرا في اللغة العربية، والقرآن الكريم زاخر بهذا النوع من الحذف. وفي هذا يقول ابن جني: "وقد حذف المضاف، وذلك كثير وواسع وإن كان أبو الحسن لا يرى القياس عليه، نحو قول الله سبحانه وتعالى: (وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَىٰ)[57*] [1] أي بر من اتقى، وإن شئت كان تقديره، ولكن ذا البر من اتقى، والأول أجود لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع، والخبر أولى بذلك من المبتدأ، لأن الاتساع بالإعجاز أولى منه بالصدور، ومنه قوله ـ عز اسمه ـ (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ)[58*2] أي أهلها[59][1] فإن ابن جني في هذا القول يقر بأن حذف المضاف موجود وواسع في اللغة، وعليه مثل لهذا بالآية الكريمة (وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَىٰ)، وهو يرى أن لهذا الحذف وجهان: الوجه الأول المحذوف هو الخبر، والوجه الثاني المحذوف هو المبتدأ. وفي نظره أن حذف الخبر أحسن وأجود من حذف المبتدأ. وأيده في هذا الرأي ابن الأثير بقوله" البر خصلة من اتقى، وإن شئت كان تقدير، ولكن ذا البر من اتقى، والأولى أولى لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع، والخبر أولى بذلك من الخبر"[60][2].

وأيضا قوله تعالى: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ) حذف المضاف وحل محله المضاف إليه، وتقدير الكلام" وسأل أهل القرية"، فحذف المضاف عرف من خلال المعنى على الرغم من أن المضاف إليه أخذ موقعه الإعرابي. فعندما قال عز وجل: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ) فالقرية لا تسأل وإنما أهلها هم الذين يسألون. ويمكن أن تفسرها من الجاني البلاغي على أنها مجاز مرسل، والعلاقة محلية. فذكر المحل وأراد من ورائه الحال. أما صاحب الدر المصون فيرى أنها تحتمل ثلاثة أوجه: أولها وهو المشهور أنه على حذف المضاف، والثاني: أنه مجاز علاقته محلية، والثالث: أنه يجوز أن يسأل القرية نفسها لآنه بني يجوز أن ينطق له الجماد والبهائم[61][3].

وقد يحذف أكثر من مضاف، وفي هذا يقول ابن جني: "وقد حذف المضاف مكررا نحو قوله تعالى: (فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ)[62*3] أي من تراب أثر حافر فرس الرسول"[63][4] فالآية الكريمة حذف فيها أكثر من مضاف، وابن جني يقدره فيقول من أثر

[57*]1– سورة البقرة، الآية 189.
[58]2*– سورة يوسف الآية 82.
[59]1– الخصائص، ج2، ص 362.
[60]2– المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير، تحقيق احمد الحوفي بدوي طبانة النهضة، مصر القاهرة، الفجالة، ط2، ص544.
[61]3– الدر المصون، ج6، ص544.
[62*]3– سورة طه، الآية 96.
[63]4- الخصائص، ج2، ص363

حافر فرس الرسول. فالمضافان المحذوفان (حافر، فرس). أما عن حذف أكثر من مضاف في الآية فقد قال به أكثر اللغويين والمفسرين[64]5. لكن عبد الله بن مسعود يثبت مضافا واحدا، ويحذف الآخر فيقرأها: " فقبضت قبضة من أثر فرس الرسول"[65]1 والألوسي هو الآخر يقدر حذف مضاف واحد ونقل وجها آخر لا حذف فيه: إذ قال: قال تعالى: (فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ). أي من أثر فرس الرسول، وكذا قرأ عبد الله، فالكلام على حذف مضاف، كما عليه أكثر المفسرين، وأثر الفرس، التراب الذي تحت حافره، لا حاجة إلى تقدير مضاف، لآن أثر فرسه أثره عليه السلام[66]2.

المبحث الثاني:

المنصوبات

- **المفعول به.**
- **الحال.**

---

[64]5– البرهان في علوم القران، الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، ط،2س1984،ج،3ص153.

[65]1 – جامع البيان في تأويل آيات القرآن، ج1،ص669.

[66]2 – روح المعاني، ج2، ص363.

1- المفعول به:

كلنا نعلم أن الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب، وقد فسر هذا بأن الأول قليل لهذا استحق الرفع، والثاني كثير فنصب، وأيضا للتفرقة بينهما وفي يقول أبو إسحاق: "رفع الفاعل، ونصب المفعول وإنما فعل ذلك للفرق بينهما، ثم سأل نفسه فقال: فإن قيل: فهلا عكست الحال فكانت فرقا أيضا؟" قيل: الذي فعلوه أحزم، وذلك أن الفعل لا يكون له أكر من فال واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته ونصب المفعول لكثرته، وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون[67].

إن ابن جني في هذا الرأي يستشهد برأي أبي إسحاق الذي يرى أن الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، وهذا للتفرقة بينهما، ثم سأل نفسه لو عكست العملية بمعنى لو كان الفاعل منصوبا والمفعول مرفوعا، فهل يمكن أن نعتبره فرقا أيضا؟ ولكنه يرى أن الأول أصح، لأن الفاعل رفع لقلته، فلا تجد لفعل أكثر من فاعل، إلا في لغة أكلوني البراغيث، ونصب المفعول لكثرته، لأن الفعل قد يتعدى إلى أكثر من مفعول به. والزجاجي هو الآخر يساند هذا الراي بقوله. وذلك إذا كان الفعل من باب يتعدى إلى ثلاثة مفعولين تقول: " أعلمت عمرا بكرا زيدا منطلقا إعلاما يوم الجمعة أمامك خوفا منه"، ولا يطلب من الفاعلين إلا واحد، نصب طلبا للتخفيف ولم يرفع، ولم يخفض لئلا يتولى به الثقل فلما أستحق المفعول النصب لم يبق للفاعل إلا الرفع أو الخفض[68].

1. الناصب للمفعول به:

انقسم العلماء في الناصب للمفعول ثلاثة أقسام: القسم الأول يرى أنه انتصب بالفاعل، وهذا مذهب ابن جني حيث قال: "إن المفعول إنما نصبه الفاعل وحده، لا الفعل وحده، ولا الفعل والفاعل جميعا"[69] والقسم الثاني يرى أنه انتصب بالفعل وحده، والقسم الثالث يرى انه انتصب بالفعل والفاعل معا.

إن الزجاجي يرى أن الرأيين الأول والثاني فاسدين (فالأول إنما) إذ لو كان المفعول به منصوبا بالفعل وحده لم يجز تقديمه عليه، لأن الأسماء إذا انتصبت لم يجز تقديم منصوبها عليها.

ومنهم من ذهب إلى أنه انتصب بالفعل والفاعل، وذلك فاسد، بدليل أنه لو كان كذلك لوجب أن يكون حكمه حكما واحدا في جميع المواضع، وهو أن يتقدم على العامل، أو يتأخر عنه، وأيضا فإنه يؤدي إلى إعمال عاملين في معمول واحد. ومنهم من ذهب إلى أن العامل فيه الفعل أو ماجرى مجراه وهو صحيح، بدليل انه يكون على حسب

---

[67]- الخصائص، ج1، ص49.

[68]- شرح الجمل للزجاجي، ابن عصفور الاشبيلي، إشراف ايميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، س 1419هـ- 1998م ج01، ص100.

[69]- الخصائص، ج1، ص 102.

عامله، فإن كان العامل فعلا متصرفا تصرف فيه بالتقديم والتأخير، نحو: "زيدا ضرب عمرو". إن كان غير متصرف لم يتصرف فيه، نحو "ما أحسن زيدا"، ولا يجوز أن يقال: "زيدا ما أحسن"[70]. فالزجاجي يرى أن الفعل وحده هو الذي نصب المفعول أو الذي يعمل عمله كاسم الفاعل... حيث أن العامل هو الذي يؤثر في المفعول به، فإن كان فعلا متصرفا جاز تقديمه وتأخيره، وإن كان جامدا فلا يجوز تقديمه على العامل مثل ما أحسن زيدا فزيد مفعول به وأحسن فعل جامد فلا نستطيع تقديم زيد على أحسن.

2. تقديم المفعول به:

إن المفعول به يحتل المرتبة الثالثة في الجملة الفعلية، أي بعد الفاعل، ولكن قد يتقدم المفعول ، ويصبح في المرتبة الثانية بعد الفعل وهذا لغرض بلاغي أو نحوي وفي هذا يقول ابن جني: "وذلك أن المفعول قد شاع عنهم، واطرد من مذاهبهم كثرة تقدمه على الفاعل، حتى دعا ذلك أبا علي إلى أن قال: إن تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه، كما أن تقدم الفاعل قسم أيضا قائم برأسه، وإن كان تقديم الفاعل أكثر وقد جاء به الاستعمال مجيئا واسعا، نحو قول الله عز وجل: (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ)[1*71][72].

إن تقديم المفعول وتأخير الفاعل، أسلوب عربي قديم وكثير في اللغة العربية، وجعله أبو علي قسما قائما بذاته، وضرب لنا مثلا من القرآن الكريم الذي هو غني ومليء بهذا الأسلوب كقوله تعالى (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ)، فقدم المفعول به اسم الجلالة الله على الفاعل العلماء. لأن العلماء هم أهل الخشية، أي أنهم يخشون الله عزوجل. وجمهور النحاة يوافقون ابن جني في رأيه، أي يجوز تقديم المفعول على الفاعل يقول سيبويه: "فإن قدمت المفعول على الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيدا عند الله، لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه، وإن كان مؤخرا في اللفظ، فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدما، وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أغنى وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم"[73].

كما قد يتقدم المفعول به على الفعل والفاعل معا، فيقول: "كتقديم المفعول على الفاعل تارة، وعلى الفعل الناصبة أخرى، كضرب زيد عمر، وزيد ضرب عمرا[74] فإن ابن جني يرى يجوز تقديم المفعول به على الفعل والفاعل معا وضرب لنا مثال "ضرب

---

[70]- شرح الزجاجي، ج1، ص104،103.
[1*71]– سورة فاطر، الآية 28.
[72]- الخصائص، ج1، ص295.
[73]- الكتاب، ج3، ص34.
[74]- الخصائص، ج2، ص 382.

زيدا عمر" فضرب هو الفعل، وزيدا مفعول به مقدم عن الفاعل، ونستطيع أن نقد المفعول به على الفعل والفاعل فنقول زيدا ضرب عمر.

والمبرد هو الآخر تحدث في كتابه المقتضب عن تقديم المفعول في باب الفعل المتعدي إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر يقول: "ألا ترى أنك إذا قلت: ظننت زيدا أخاك، أوقعت الشك في التسمية، وإنما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام موضحا عن المعنى نحو ضرب زيد عمر،لأنك تعلم بالإعراب الفاعل والمفعول، فإن كان المفعول الثاني مما يصح موضعه إن قدمته فتقديمه حسن نحو قولك: ظننت في الدار زيدا، وعلمت خلفك زيدا[75].

إن تقديم المفعول به عند ابن جني وجمهور النحاة يكون إما بتقديمه على الفاعل وحده، أو على الفعل والفاعل معا. وذلك يعود إلى الفرض الذي تجيء له الجملة.

.3

[75]- المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة، دط، س 1415ه، 1994م، ج3، ص 96،95.

حذف المفعول به:

تحدث ابن جني عن حذف المفعول به للاختصار، وأورد بعض الشواهد من القرآن والشعر فيقول: "وقد حذف المفعول به، نحو قول الله تعالى: (وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ)[76*1] أي أوتيت منه شيئا[77].

يرى ابن جني أن المفعول به في الآية محذوف، وتقدير من كل شيء شيئا، وجاء عن المفسرين أن المراد بالذي أوتي لملكة سبأ: أي مما تحتاج إليه المملكة من أمر الدنيا[78]، وقال الأخفش: أي أوتيت من كل شيء في زمانها شيئا[79].والغرض من الآية المبالغة في ملكها ووصفه وليس ذكر تفاصيله ولهذا حذف المفعول به.

ويقول أيضا في كتاب المحتسب: "وعلى ذكر حذف المفعول فما أعربه وأعذبه في كلام ألا ترى إلى قوله: (وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ)[80*2]، أي تذودان إبلهما، ولو نطق بالمفعول لما كان في عذوبة حذفه، ولا في علوه[81]، استملح ابن جني هذا الحذف في الآية وقال إنالعذوبة والعلو في الحذف، وهذا ما اتفق عليه أغلب اللغويين والمفسرين، واختلفوا في تقدير المحذوف.

من خلال ما قاله ابن حني يبدو أن حذف المفعول به أسلوب من أساليب العربية أستخدم في الشعر العربي، والقرآن الكريم، وله فائدة جميله وجليلة، والغرض لا يصح إلا إذا ترك، وفي هذا يقول عبد القاهر الجرجاني: "كما أنك إذا قلت: ما لك تمنع أخاك؟ كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع الآخر، فأعرفه تعلم أنك لم تجد لحذف المفعول في هذا النوع من الروعة والحسن ما وجدت إلا لأن في حذفه وترك ذكره فائدة جليلة، وأن الغرض لا يصح إلا على تركه[82].

[76*1]– سورة النمل، الآية 23.

[77]- الخصائص، ج2، ص 372.

[78]- البحر المحيط، ج7، ص64.

[79]-معاني القرآن للأخفش، ج2، ص408.

[80*2]– سورة القصص، الآية 23

[81]- المحتسب في تبيين وجوه شواد القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار، دط، دس، ص333.

[82]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط2، س 1999، ص 124،125.

2- الحال:

1. حذف الحال:

قال تعالى: (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ)[83*1].

وأعطى ابن جني الآية وجهان: الوجه الأول حذف الحال من الآية، والتقدير: "فمن شهده صحيحا بالغا، فطريقة أنه لما دلت الدلالة عليه من الإجماع والسنة جاز حذفه تخفيفا. وأما لو عريت الحال من هذه القرينة وتجرد الأمر دونها لما جاز حذف الحال على وجه"[84]. فابن جني يجوز حذف الحال فقط تخفيفا في القرآن لأنه لا يحسن حذف الحال في مواطن أخرى، وفي هذا يقول الباقولي: "هذا باب ما جاء في التنزيل من إضمار الحال والصفة جميعا وهو شيء لطيف غريب"[85]. أما الوجه الثاني: هو نصب الشهر على الظرف، والمفعول محذوف وفي هذا يقول: " وكان أبو علي ـ رحمه الله ـ يرى لأن نصب الشهر ههنا إنما هو على الظرف ويذهب إلى أن المفعول محذوف، أي فمن شهد منكم المصرف في هذا الشهر فليصمه وكيف تصرفت الحال فلا بد من حذف[86]

.

2. تقديم الحال على عاملها:

قال ابن جني: " فإن قلت: فقد تقدم الحال على العامل فيها، وإن كانت الحال هي صاحبة الحال في المعنى، نحو قولك: راكبا جئت، و (خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ)[87*2] قيل: الفرق أن الحال (لم تكن) في الأصل هي الفاعلة كما كان المميز كذلك، ألا ترى أنه ليس التقدير والأصل: جاء راكبي[88] فابن جني يجيز تقديم الحال على عاملها، ويكون ذلك إذا كان العامل متصرف وإذا عدنا إلى الآية الكريمة: (خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ) استشهد ابن جني بهذه الآية على الحال خشعا تقدمت على عاملها يخرجون وإن كانت الحال صاحبته في المعنى.

كما أسلفت الذكر أنه يجوز تقديم الحال على عاملها، إذا كان العامل متصرفا أو صفة تشبه الفعل المتصرف، وفي هذا يقول الفراء وأبو عبيدة: "كله جائز وانتصبت خشعا وخاشعا وخاشعة على الحال من ضمير يخرجون والعامل فيه يخرجون لأنه فعل متصرف[89]، ومن أفرد خاشعا وذكر فعلى تقدير تخشع أبصارهم، ومن قرأ خاشعة فعلى

[83*1] – سورة البقرة، الآية 185.

[84]- الخصائص، ج2، ص 378-379.

[85]- إعراب القرآن للباقولي، ج3، ص783.

[86]- الخصائص، ج2، ص 373.

[87*2] – سورة القمر، الآية 7.

[88]- الخصائص، ج2، ص 384.

[89]- البحر المحيط، أبو حيان، ج8، ص 173.

تقدير تخشع، ومن قرأ خاشعا جمع تكسير فلأن الجمع موافق لما بعده وهو أبصارهم، وموافق للضمير الذي هو في صاحب الحال في (يخرجون)[90].

أما إذا كان الفعل غير متصرف عامل الحال فعلا غير متصرف فلا يجوز تقدمها نحو ما أحسن زيدا ضاحكا، لأن فعل التعجب غير متصرف، ولا تتقدم الحال على عاملها إذا كان صفة لا تشبه الفعل المتصرف[91].

[90]- نفس المرجع، ج8، ص 173.
[91]- شرح ابن عقيل، ج1، ص 536-537.

المبحث الثالث:

المجرورات

- إضافة الاسم إلى المسمى، والمسمى إلى الاسم.
- الجر بالجوار، أو حذف حرف الجر.
-

1-إضافة الاسم إلى المسمى، والمسمى إلى الاسم:

قال ابن جني: "هذا موضع كان يعتاده أبو علي ـ رحمه الله ـ كثيرا ويألفه ويأنق له ويرتاح لاستعماله. وفيه دليل نحوي غير مدفوع يدل على فساد قول من ذهب إلى أن الاسم هو المسمى. ولو كان إياه لم تجز إضافة واحد منها إلى صاحبه، لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه[92]. فابن جني يساند رأي أستاذه أبي علي الذي يرى أن الاسم ليس هو المسمى. ولا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه. فمثلا لو قلنا المسجد الجامع، وما جاء يحفظ ولا يقاس عليه. وهذا ما اتفق عليه جمهور النحاة[93]. أما الكوفيون فقد جوزوا الإضافة من غير دعوى نقل ولا حذف. وفي هذا يقول الفراء: "ولدار الآخرة أضيفت إلى الآخرة وهي الآخرة وقد تضيف العرب الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه كقوله (إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ)[94*1]، والحق هو اليقين. ومثله أتيتك بارحة الأولى، وعام الأول وليلة الأولى ويوم الخميس وجميع الأيام تضاف إلى أنفسها باختلاف لفظها[95]. في حين أن أبا علي يقدر قوله تعالى: (وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ) بدار الساعة الآخرة وهذا من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة، ولأنه إضافة الشيء إلى نفسه بل إضافته إلى صفته[96].

2- الجر بالجوار أو حذف حرف الجر:

قال ابن جني: "وقلت آية تخلو من حذف المضاف، نعم، وربما كان في الآية الواحدة من ذلك عدة مواضع. وعلى نحو من هذا حمل أبو علي ـ رحمه الله ـ: (من الزجر) كبير أناس في بجاد مزمل".

ولم يحمله على الغلط، قال: لأنه أراد: مزمل فيه، ثم حذف حرف الجر، فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول[97]. فابن جني وأستاذه أبو علي الفارسي يريا بحذف حرف الجر من البيت، وتقدير الكلام "في بجاد مزمل فيه"، وارتفع الضمير نائب فاعل لاسم المفعول مزمل مستتر وهي صفة لبجاد. أما سيبويه فيرى أن مزمل جر للمجاورة مع بجاد، وهذا ما أشار إليه سيبويه في جحر ضب خرب فقال: "ومما جرى نعتا على غير وجه الكلام: " هذا جحر ضب خر". فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب يجره وليس نبعث للضب، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد... تقول هذا حجر ضبي، وليس لك للضب كما أضفت الجحر إليك مع إضافة الضب، مع هذا أنهم اتبعوا الجر بالجر كما أتبعوا الكسر بالكسر[98]... وقد خرجها النحويون تحت حكم الخفض على

92- الخصائص، ج3، ص24.

93- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان محمد مراجعة لرمضان عبد التواب مكتبة الخانجي، القاهرة،دط ، س1998، ج2، ص506 .

94*1– سورة يوسف، الآية 109.

95- معاني القرآن، الفراء، ج2، ص 55، 56.

96- ينظر المقتصد في شرح الإيضاح، ج2، ص893-894.

97- الخصائص، ج1، ص 192-193.

98- الكتاب، ج1، ص436-437.

الجوار، لكنه حكم يخلو من حجة فهو من الشاذ التي لا يعرج عليه. "المحمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته ولا يقاس عليه، لأنه ليس كل ما حكي عنهم يقاس عليه"[99]. أما ابن جني يرى أن ضب نعت والمحذوف هو المضاف، وتقدير الكلام هذا جحر ضب خرب جحره، فيجر (خرب) وصفا على ضب، وإن كان في الحقيقة للجحر... فلما كان أصله كذلك حذف الجحر المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا (جحره)، فلما ارتفع استتر الضمير المرفوع في نفس خرب فجرى وصفا على ضب. وإن كان الخراب للجحر لا للضب على تقدير حذف المضاف[100].

---

[99]-الانصاف في مسائل الخلاف، مسألة 84.

[100]- ينظر إبرام الحكم النحوي عند الجني، منتدى جرار، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، دط، س 2006، ص56.

المبحث الرابع:

التوابع

- العطف.
- البدل.
-

1- العطف:

1. العطف بـ (أو):

قال ابن جني: "فمن قولهم: جالس الحسن أو ابن سيرين، ولو جالسهما جميعا لكان مصيبا مطيعا لا مخالفا، وإن كانت (أو) إنما هي في الأصل وضعها لأحد الشيئين، وإنما جاز ذلك في هذا الموضع لا لشيء رجع إلى نفس أو، بل لقرينة انضمت من جهة المعنى إلى أو، وذلك لأنه قد عرف أنه إنما رغب في مجالسة الحسن لما لمجالسه في ذلك من الحظ وهذه الحال موجودة في مجالسة ابن سيرين أيضا، وكأنه قال جالس الضرب من الناس، وعلى ذلك جرى النهي في الطرز"[101*] من القول في القول الله سبحانه: (وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً)[102*1] وكأنه ـ والله أعلم ـ قال: لا تطع هذا الضرب من الناس[103]. فابن جني يرى أن أو للتخيير فعنده قال جالس الحسن وابن سيرين، أي اجلس مع أحدهما إما الحسن، وإما ابن سيرين، فلك الحرية في اختيار الجليس. ورأي جعل المثال والآية في طراز واحد. ولكن الآية تحتمل عدة أوجه.

فالوجه الأول: أن تكون أو للتخيير. وهذا ماذهب إليه ابن جني إلا أن معنى "أو" في الإثبات يختلف عنها في النفي، وهذا ما قاله سيبويه: "كل خبزا أو لحما أو تمرا، فكأنك قلت كل واحد من هذه الأشياء، وقولك لا تأكل خبزا أو لحما أو تمرا، كأنك قلت لا تأكل أحدا من هذه الأشياء. وكذلك قوله تعالى: " ولا تطع منهم آثما أو كفورا" أي لا تطع أحدا منهم[104] أي لا تطع أحدا منهما الآثم والكفور.

أما الوجه الثاني أن تكون أو بمعنى الواو، والمعنى: لا تطع منهم آثما وكفورا، أي لا تطع آثما وكفورا. وفي هذا يقول أبو عبيدة: "ليست ها هنا تخيير أراد آثما وكفورا[105].

[101*]- الطرز الهيأة (القاموس المحيط) 525 (طرز).

[102*]1– سورة الإنسان، الآية 24.

[103]- الخصائص، ج1، ص347-248.

[104]- الكتاب، ج3، ص 184.

[105]- فقه اللغة وسر العربية، لأبي منصور الثعالبي، تحقيق عبد الرزاق المهدي دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط1، س 2010، ص248.

2-البدل:

قال تعالى: (جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَابُ)[106*1]، الشاهد الأبواب ويرى ابن جني في رفع - الأبواب - وجهان:

الوجه الأول: "أن تكون الأبواب بدل من الضمير في مفتحة، فيقول: "إن جعلت في (مفتحة) ضميرا، وجعلت الأبواب بدلا من ذلك الضمير، ولم يكن تقدير الأبواب منها على أن نخلى مفتحة من الضمير، نعم وإذا كان في مفتحة ضمير، الأبواب بدل منه فلابد من أن يكون تقديره مفتحة لهم"[107]. فالأبواب بدل من الضمير في مفتحة إذا جعلنا لها ضمير، أي نقول مفتحة لهم الأبواب منها، والضمير الهاء في (منها) عائد على المبدل منه (الأبواب)، وفي هذا يقول العكبري: "هي بدل من الضمير مفتحة وهو ضمير الجنات، والأبواب غير أجنبي منها لأنها من الجنة، تقول فتحت الجنة وأنت تريد أبوابها منه"[108].

أما الوجه الثاني: " أن تكون الأبواب مرتفعة باسم المفعول مفتحة وفي هذا يقول: "وذلك أنها إذا خلت مفتحة من ضمير، فالضمير في منها عائد الحال إذا كانت مشتقة: كقولك مررت بزيد واقعا الغلام معه"[109].

يرى البصريون أن مفتحة حال، والأبواب مرتفعة باسم المفعول وفي هذا يقول الزجاج: " الوجه الأجود في العربية من أن تجعل الألف واللام عوضا من الهاء، لأن معنى الألف واللام ليس معنى الهاء في شيء[110]. أي أن الحال يربط بصاحبه ضمير، وهنا الضمير مقدر، وليس الألف واللام في أبواب عوضت هذا الضمير أي الهاء، وهذا ماذهب إليه أبو علي الفارسي أيضا: "فليس على مفتحة لهم الأبواب منها، ولا على أن الألف واللام شدتا مشد الضمير الذي في مفتحة، لأنك تقول فتحت الجنان إذا فتحت أبوابها[111].

أما الكوفيون يساندون البصريون في أن مفتحة حال، والأبواب مرتفعة باسم المفعول والاختلاف في أن الألف واللام عوض من الهاء المحذوفة التي هي رابط الحال، وفي هذا يقول الفراء: "ترفع الأبواب"، لأن المعنى: مفتحة لهم أبوابها. والعرب تجعل الألف واللام خلفا من الإضافة فيقولون مررت على رجل حسنة العين قبيح الأنف والمعنى: حسنة عينه قبيح أنفه[112].

[106*1] – سورة ص، الآية 50.

[107]- الخصائص، ج2، ص 414.

[108]- التبيان في اعراب القران، العكبري، تحقيق محمد علي البيجاوي، مطبعة عيسى الياولي الحلبي، ج2 ، ص103.

[109]- الخصائص، ج2، ص 414.

[110]- معاني القرآن وإعرابه: ج4، ص337.

[111]- الإيضاح، ص 140.

[112]- معاني القرآن للفراء، ج2، ص 408.

الفصل
الثاني

الآراء النحوية لابن جني في الأفعال

المبحث الأول:

الأفعال الناقصة

- تقديم خبر ليس عليها.
- تعدد خبر كان.
- مسألة كان يقوم زيد.
-

1- تقديم خبر ليس عليها:

إن تقديم خبر ليس عليها يعتبر محل خلاف بين المدرستين البصرية والكوفية وفي هذا يقول ابن جني: " وذلك كإنكار أمي العباس جواز تقديم خبر ليس عليها، فأحد ما يحتج به عليه أن يقال له: إجازة هذا مذهب سيبويه وأبي الحسن، وكافة أصحابنا، والكوفيون أيضا معنا، فإذا كانت إجازة ذلك مذهبنا للكافة من البلدين وجب عليك ـ يا أبا العباس ـ أن ننفز عن خلافه، وتستوحش منه، ولا تأنس بأول خاطر يبدو لك فيه[113]. ومن هذا نستنتج أن المدرة البصرية جوزت تقديم خبر ليس عليها لأنها من أخوات كان ماعدا أبو العباس المبرد فيساند رأي الكوفيين الذي لم يجوزوا تقديم خبر ليس عليها لأنه فعل جامد، كما نجد أن بعض العرب شبهوه بما الحرفية. ولهذا لا يقدم خبرها عليها. وفي هذا يقول صاحب الإنصاف: "إنما قلنا لا يجوز تقديم خبر ليس عليها، وذلك لأن "ليس" فعل غير متصرف، فلا يجري مجرى الفعل المتصرف كما أجريت "كان" مجراه، لأنها متصرفة ألا ترى أنك تقول كان يكون فهو كائن وكن، كما تقول: ضرب، يضرب، فهو ضارب، ومضروب، وأضرب ولا يكون ذلك في ليس"[114]. " وأيضا يرون أن ليس كالحرف في جمودها فلا يتقدم منصوبها عليها قياسا على "ما" الحرفية، في حين أنها أقوى من "ما"، وإن حكم بحرفيتها على قول، وذلك شبهت "ما" بها فالعمل ولا يبطل[115] ويدعم ابن سراج رأي الكوفيين فيقول: "ولا يتقدم خبر ليس قبلها لأنها لم تصرّف تصّرف كان، لأنك لا تقول: منها يفعل ولا فاعل، وقد شبهها بعض العض الرب بـ "ما" فقال: "ليس الطيب إلا المسك، فرفع وهذا قليل"[116]. ويؤكد ابن جني أنه يجوز تقديم خبر ليس عليها يقول: "فإن قلت: فكيف يجوز لليس أن أعمل في الظرف، وليس فيها تقدير حدث؟ قيل: جاز ذلك فيها، من حيث جاز أن ترفع وتنصب، وكانت على مثال الفعل فكما عملت الرفع والنصب وإن عريت من معنى الحدث، كذلك أيضا تنصب الظرف لفظا كما عملت الرفع والنصب لفظا: ولأنها على وزن الفعل ، وعلى ذلك وجه أبو على قول الله سبحانه: (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)[117]*1، لأنه أجاز في نصب في ثلاثة أوجه: أحدهما: أن يكون متعلقا بنفس ليس من حيث ذكرنا من الشبه اللفظي، وقال أبو علي رحمه الله: الظرف يتعلق بالوهم مثلا[118]، إن تقدم الخبر على "ليس" جائز، وخصوصا إذا كان ظرفا، فيسأل كيف يجوز أن تعمل ليس في الظرف بالرغم من أنها لا تحتوي على حدث: ثم يجيب على السؤال قائلا يجوز تقديم خبر ليس عليها إذا كان ظرفا لأنها تعمل كبقية إخوانها لأنها ترفع المبتدأ و تنصب الخبر، بالرغم من أنها عرية من الحدث. وهذا ما ذهب إليه أيضا أستاذه أبو علي حيث قال في قوله تعالى: (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا

---

[113]- الخصائص، ج1، ص 188-189.

[114]- الإنصاف، ص 138.

[115]- الإنصاف، ص 138

[116]- الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق عبد الحسين القبلي مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3،ص1996، ج1، ص19.

[117]*1– سورة هود، الآية8.

[118]- الخصائص، ج2، ص400.

عَنْهُمْ). فيوم يأتيهم منصوب بخبر ليس. وفي هذا يقول: " وهكذا خبر ليس في قول المتقدمين من البصريين". وهو عندي القياس، فتقول: منطلقا ليس زيد. وقد ذهب قوم إلى أن تقدم خبر "ليس" على ليس "لا يجوز"[119]. وقد دهب قوم إلى أن تقدم خبر ليس على ليس لا يجوز أما صاحب أوضح المسالك فيرى أن يوم منصوب بفعل مضمر يدل عليه الكلام وتقديره يعرفون يوم يأتيهم أو يلازمهم يوم يأتيهم وليس منصوب بمصروف[120].

وساندهما في الرأي الزمخشري، هو الآخر مال إلى تقديم الخبر، فعنده " يوم يأتيهم" منصوب بخبر ليس ومصروفا واستدل بذلك من أجاز تقديم الخبر، بدليل إذا جاز تقديم معمول الخبر على ليس كان دليلا على جواز تقديم خبرها، لأن المعمول تابع للعامل فيقع حيث يقع عامله[121].

وإذا عدنا إلى ابن هشام نجده يخالف رأي البصريين، وليساند رأي الكوفيين، لأن ليس فعل جامد ويشبه عسى التي لا يتقدم خبرها عليها يقول:" وأما امتناع ذلك في خبر ليس فهو اختيار الكوفيين... وهو صحيح، لأنه لم يسمح (ذاهبا لست)، ولأنها فعل جامد اشتبهت عسى وخبرها لا يتقدم باتفاق[122]، وعلى من أجاز التقديم وجعل (يوم) متعلقا بمصروف بقول: "الجواب أنهم توسعوا في الظروف ما لم يتوسعوا في غيرها[123].

---

[119]- المقتصد في شرح الايضاح، الجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجاندار الرشيد، دط، س1982، ج1،ص407.

[120]- أوضح المسالك، إلى ألفية ابن مالك ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية صيدا بيروت ،ج1 ، ص221.

[121]- الكشاف، ج2، ص260.

[122]- قطر الندى، وبل الصدى، ص 133.

[123]- المرجع نفسه، ص 133.

2- تعدد خبر كان:

قال ابن جني: قال الله تعالى: (فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ)[124*1] ينبغي أن يكون خاسئين خبرا آخر لـ (كونوا) والأول (قردة) فهو كقولك: هذا حلو حامض، وإن جعلته وصفا لـ (قردة) صغر معناه، ألا ترى أن القرد لذله وصغره خاسئ أبدا، فيكون إذا صفة غير مفيد، وإذا جعلت خاسئين خبر ثانيا حسن وأفاد حتى كأنه قال: كونوا قردة وكونوا خاسئين، ألا ترى أن ليس لأحد الاسمين من الاختصاص بالخبرية إلا ما لصاحبه، وليس كذلك الصفة بعد الموصوف، وإنما اختصاص العامل بالموصوف، ثم الصفة من بعد تابعة له.

بين ابن جني أن كون (خاسئين) خبرا، أفضل من كونه صفة، فكونه خبر تتم به الفائدة، ويحسن المعنى، ووصف القرد بالخسوء سيكون تكرارا، لأن القرد خاسئ أبدا، وقال أبو حيان: "قردة خاسئين" كلاهما خبر كان[125].

أما كون خاسئين صفة فهو رأي ضعفه ابن جني ولم يرجحه إذ قال: ويؤنس بذلك أنه لو كانت (خاسئين) صفة لـ (قردة) لكان الأخلق أن يكون (قردة خاسئة) وفي أن لم يقرأ بذلك البتة دلالة على أنه ليس بوصف. وإن كان قد يجوز أن يكون خاسئين صفة لقرد على المعنى إذ كان المعنى أنها هي هم في المعنى إلا أن هذا إنما هو جائز وليس بالوجه، بل الوجه أن يكون وصفا لو كان على اللفظ، فكيف وقد سبق ضعف الصفة ههنا[126]، وقال الزمخشري في قوله تعالى: "قردة خاسئين" خبران، أي: كونوا جامعين بين القردية، والخسوء[127]، لم يبين ابن جني معنى كلمة خاسئ، ولكن من سياق كلامه أنه الدليل الصغير ومن قول ابن جني نستنتج أنه يمكن أن تدخل كان أو إحدى أخواتها على مبتدأ متعدد الخبر، فيقال في: " هذا حلو حامض" كان هذا حلوا حامضا، وذلك أن ارتفاع الخبرين فصاعدا ثبت بعامل، أي الابتعاد، وكان وأخواتها أقوى منه ولذلك انتسخ عمله بعملها، فكما جاز للعمل الأضعف أن يعمل في خبرين فصاعدا، كذلك يجوز للعامل الأقوى بل هو بذلك أولى[128].

ج- مسألة كان يقوم زيد:

ومن ذلك قولنا: "كان يقوم زيد، ونحن نعتقد رفع (زيد) ب(كان)، ويكون (يقوم) خبرا مقدما عليه، فان قيل: ألا تعلم أن (كان) إنما تدخل على الكلام الذي كان قبلها مبتدأ وخبرا، وأنت إذا قلت: يقوم زيد فإنما الكلام من فعل أو فاعل فكيف ذلك فالجواب أنه لا

[124*1]– سورة البقرة، الآية 65.

[125]- الخصائص، ج2، ص158.

[126]- البحر المحيط، ج2،ص 397.

[127]- الكشاف، ج1، ص 179.

[128]- شرح التسهيل ، ابن مالك،ج 1، ص 335.

يمتنع أن يعتقد مع (كان) في قولنا: كان يقوم زيد، أن زيدا رفع بـ (كان)، وأن يقوم مقدم عن موضعه، فإذا حذفت (كان) زال الاتساع وتأخر الخبر الذي هو يقوم فصار بعد (زيد)[129].

في المثال كان يقوم زيد "أن زيد اسم كان مؤخر، ويقوم خبرها مقدم، لأننا على علم أن كان تدخل على المبتدأ و الخبر، ولو قلنا يقوم زيد فالجملة في هذه الحالة تتكون من فعل وفاعل، ثم يضيف أنه لو حذفنا كان يتأخر الخبر ويتقدم المبتدأ فتصير زيد يقوم.

ويرى الزجاجي في "كان زيد يقوم" وجهان، وجه منع أن يكون "يقوم" في موضع الخبر، فمنهم من منع قياسا على المبتدأ والخبر، كما لا يجوز أن يقال: يقوم زيد على أن يكون (يقوم) خبرا مقدما فكذلك هنا لأن أفعال هذا الباب داخلة على المبتدأ أو الخبر.

ومنهم من أجاز وحجته أن المانع من ذلك في باب المبتدأ والخبر كون الفعل المتقدم عاملا لفظيا والابتداء عامل معنوي، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي وأما (كان) وأخواتها كعوامل لفظية، فإذا تقدم الفعل على الاسم بعد هذه الأفعال لم يكن إعمالها فيه لازما لأن العرب إذا قدمت عاملين لفظيين قبل معمول، ربما أعملت الأول، وربما أعملت الثاني كما كان ذلك في باب الإعمال والصحيح إذا جواز تقديم الخبر على الاسم[130].

إن الفعل المتقدم عامل لفظي، والمبتدأ عامل معنوي ، فالعامل الأقوى هو العامل اللفظي، وأيضا كان وأخواتها عوامل لفظية، وبهذا إذا تجاوز عاملين لفظيين فالعرب إما تعمل العامل الأول، وإما الثاني، ولهذا تقدم الخبر على الاسم.

---

[129]- الخصائص، ج1، ص373،374.

[130]- شرح الزجاجي، ج1 ،ص 376.

المبحث الثاني:

الأفعال التامة

- نصب الفعل المضارع.
- جزم الفعل المضارع.
- حذف الفعل.

1- نصب الفعل المضارع:

المضارع بعد أن المخففة:

تدخل أدوات على الفعل المضارع فتنصبه وهي: أن، لن، إذن، كي في هذا سأل ابن جني أستاذه أبا علي الفارسي حول الفعل تقرآن لماذا رفع في قول الشاعر:

أن تقرآ على أسماء ويحكما مني السلام وأن تعلما أحدا

فرد عليه أراد أن الثقيلة، أي إنكما تقرأن، هذا مذهب أصحابنا[131] وقال أيضا: كأنه قال : أنكما تقرآن ألا أنه خفف من غير تعويض[132] فابن جني سأل أستاذه عن "أن تقرآ" لماذا رفعت على الرغم من أنها مسبوقة بأن وهي إحدى أدوات النصب فأجابه بأنها "أن" الثقيلة وهذا شاذ عن القياس، ولكن لكثرة استعمالاته أبطل السماع القياس: فقال: وأولاها الفعل بلا فصل للضرورة، فهذا أيضا من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعا، إلا أن الاستعمال إذا ورد بشيء أخذ به وترك القياس، لأن السماع يبطل القياس[133].

إن سيبويه أثناء الحديث على أن الخفيفة والثقيلة، يبين لنا الفرق بينهما فيقول: قال عز وجل: (عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى)[134*1]... وليست أن التي تنصب الأفعال تقع في هذا الموضع، لأن ذا موضع يقين وإيجاب.

فأما ظننت، وجلت ورأيت فإن تكون فيها على وجهين: على أنها تكون أن التي تنصب الفعل وتكون أن الثقيلة، فإذا رفعت قلت: قد حسبت أن لا يقول ذلك، وأرى أن سيفعل (ذاك). ولا تدخل هذه الشين في الفعل هنا حتى تكون أنه. وقال عز وجل: (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ)[135*2] كأنك قلت حسبت أنه لا يقوم ذاك. حسن أنه ههنا لأنك قد أثبت هذا في ظنك كما أثبته في علمك، وأنك أدخلته في ظنك على أنه ثابت الآن كما كان في العلم. ولولا ذلك لم يحسن أنك ههنا ولأنه، فجر الظن ههنا مجرى اليقين لأنه نفيه. وإن شئت نصبت فجعلتهن بمنزلة خشيت، وخفت فتقول ظننت أن لا تفعل ذاك.

ونظير ذلك: (تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ)[136*1]، (إِن ظَنَّا أَن يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ)[137*2]. فلا إذا دخلت ههنا لم تغير الكلام عن حاله[138].

---

[131]- سر صناعة الاعراب، ابن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، س1988، ج2، ص549.

[132]- الخصائص، ج1، ص390.

[133]- المنصف، ج1 ،ص 278-279.

[134]*1– المزمل، الآية 20.

[135]*2– المائدة، الآية 71.

[136]*1– القيامة، الآية 25.

[137]*2– البقرة، الآية 330.

[138]- الكتاب، ج3، ص 165-166.

فسيبويه في هذا القول يرى أن "أن" الساكنة المخففة إذا وقعت بعد فعل يفيد العلم واليقين، فهي مخففة من أن المشددة، وأن يكون المضارع مرفوعا. وإن وقعت بعد فعل يدل على الظن، جاز أن تكون مخففة من أن المشددة لأن "أن" ناصبة للفعل المضارع، وتستعمل في مقام الرجاء.

ب- جزم الفعل المضارع:

يجوز للشعر ما لا يجوز للنثر، ولذا قد يجزم الفعل المضارع المعتل الأخير ولكن لا يحذف منه حرف العلة لقول الشاعر:

إذا العجوز غضبت فطلّق ولا ترضّاها ولا تملّق

فأثبت الألف في موضع الجزم تشبيها بالياء في "يأتيك"[139] الشاهد: لا ترضاها وتملق، والأصل لا ترضها بحذف الألف ولكن ربما أبقى الشاعر على الألف ليستقيم الوزن، وفي هذا يقول ابن جني: فأثبت الألف في ترضاها بموضع الجزم، ولو قال (ولا ترضها) ، ولا تملق لم ينكسر الشعر لأنه كان يصير موضع "مستفعلن ـ مفاعلن" وهو جائز ولكنه كره الزحام وقد روي أيضا: ولا ترضها و زاحفا، وهذا خلاف مذهب الجفاة من العرب ومنهم أقوى عندي من هذا، لأن زحاف البيت أسهل من احتمال ما لا يجوز مثله إلا في الشعر[140].

أما أبو علي (فيرى أن ترضاها) يرى في هذه الحالة أنه لا يستقيم الوزن في حين أن بعض البغداديين يعدونها الألف المقلوبة عن الهمزة وقد حذفت لام الفعل. قال أبو علي: فترضاها لا يستقيم أن تقدر فيه ما قدر في (ألم يأتيك) إلا أن الألف شبيهة بالياء فأجرته مجراها: وكذلك قوله (كأن لم ترى) وبعض البغداديين يذهب في ذلك على ما حكي لي أنه حذف لام الفعل للجزم. وأن هذه الألف هي المبدلة من الهمزة، وليست هذا بالواسع[141].

---

[139]- ينظر الخصائص، ج1، ص 307 وسر صناعة الإعراب، ج1، ص 78.

[140]- المنصف ،ج2، ص 78.

[141]- المسائل العسكريات، ابو علي الفارسي، تحقيق اسماعيل عمايرة، منشورات الجامعة الاردنية، س1985، ص165.

ج- حذف الفعل:

قال تعالى: (فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ)[142]*1، ذكر ابن جني في الآية وجهين:

الوجه الأول: أن من قرأ يعقوب بالنصب جعله في موضع الجر معطوفا على بإسحاق[143]، ويكون المعنى بشرناه بإسحاق ويعقوب[144]. وهذا الوجه رفضه ابن جني لأنه لا يجوز فصل الجار عن المجرور حيث يقول: والفصل بين الجار ومجروره لا يجور، وهو أقبح منه بين المضاف والمضاف إليه[145]. أما الفراء فلم يجوز الخفض إلا بإعادة الباء قائلا: ومن وراء إسحاق بيعقوب[146].

أما الوجه الثاني: أن يكون يعقوب منصوبا بفعل مضمر دل عليه فيقول فيمن فتح أن يكون في موضع نصب بفعل مضمر دل عليه قوله: فبشرناها بإسحاق" أي وأتيناها يعقوب فإذا فعلت ذلك لم يكن فيه فصل بين الجار والمجرور[147]، فيعقوب منصوب بفعل مضمر وأتيناه فاعله محذوف تقديره زوج إبراهيم عليه السلام. وأبو على الفارسي هو الآخر حمل الفتح في يعقوب على إضمار الفعل إذ قال: فينبغي أن تحمل قراءة من قرأ: "يعقوب"[148] بالنصب على فعل آخر مضمر، يدل عليه بشرناه والتقدير: من وراء إسحاق وهبنا يعقوب، وهذا الوجه هو الأحسن عند ابن جني، وارتضاه أكثر اللغويين والمفسرين[149].

---

[142]*1– أوردها ابن جني في كتابه الخصائص سورة هود، الآية 71.

[143]- الخصائص، ج2، ص 395.

[144]- الحجة للقراءات السبع، ج4، ص 364.

[145]- الخصائص، ج2، ص 395.

[146]- معاني القرآن، الأخفش، ج1، ص384.

[147]- الخصائص، ج2، ص397.

[148]- الحجة للقراءات السبع، ج4، ص 365.

[149]- معاني القرآن وإعرابه، ج3، 62.

المبحث الثالث

اسم الفعل

- هيهات.
- هلم.
-

1-هيهات:

قال ابن جني: "كان أبو علي ـ رحمه الله ـ يقول في هيهات: أنا فتى مرة بكونها اسمي سمى به الفعل كصه، ومه، وأفتي مرة أخرى بكونها ظرفا على قدر ما يحضرني في الحال، وقال مرة أخرى، إنها وإن كانت ظرفا فغير ممتنع أن تكون مع ذلك اسما سمى به الفعل كعندك ودونك"[150].

إن ابن جني يوردلنا قولا لأبي علي الفارسي في كلمة هيهات الذي يرى أنها اسم فعل كصف، ومه، فهو يساند رأي سيبويه والخليل، حيث يقول سيبويه: "وزعم الخليل: إن الذين قالوا: صه ذلك أرادوا النكرة، كأنهم قالوا سكوتا، وكذلك هيهات، هو بمنزلة ماذكرناعنده ، وهو صوت"[151].

والفراء هو الآخر يعدها اسم فعل بمنزلة دراك ونظار، لأن تاءها ليس تاء التأنيث لأن بعض العرب يخفض تلك التاء فيقول هيهات، كما يقول في دراك ونظار، ولأنها اسم الفعل[152]. في حين يذهب المبرد إلى أنها ظرف في تأويل البعد بقوله: "وأما هيهات فتأويلها في البعد، وهي ظرفا غير متمكن لإبهامها، ولأنها بمنزلة الأصوات"[153].

أما ابن جني فيرى أن هيهات اسم فعل والاسم الذي يأتي بعده فاعل مرفوع فيقول: " وقول الشاعر جرير:

فهيهات هيهات العقيق ومن به وهيهات بالعقيق نواصلــه[154]

إن هيهات اسم فعل لأنه بمعنى بعد العقيق، والاسم الذي بعدها مرفوع على حد ارتفاع الفاعل بفعله[155].

ب- هلم بين الحجازيين والتميميين:

اختلف التميميون وأهل الحجاز حول أصل هلم هل هي اسم فعل، أم فعل مر. وفي هذا يقول ابن جني: "فأهل الحجاز يجرونها مجرى صه، ومه، ورويد، ونحو ذلك مما سمي به الفعل، وألزم طريقا واحدا، وبنو تميم يلحقونها على التثنية والتأنيث والجمع، ويراعون أصل ما كانت عليه ثم، وعلى هذا مساق جميع ما اختلفت العرب فيه"[156].معنى هذا القول أن أهل الحجاز جعلوا هلم، كصه، ومه، ورويدا، أي هي اسم فعل، بينما بنو

---

[150]- الخصائص، ج1، ص 206.
[151]- الكتاب، ج3، ص302.
[152]- معاني القرآن، الفراء، ج2، ص235-236.
[153]- المقتضب، ج3، ص182.
[154]- ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، س1406هـ- 1986م، ص358.
[155]- الخصائص، ج3، ص 42.
[156]- الخصائص، ج1، ص 169.

تميم جعلوها فعل أمر أي تتصرف مع المفرد، والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، حيث ذكر ذلك ابن جني، وهو إلى لغة أهل الحجاز أميل فيقول: "وأهل الحجاز يدعونها في كل حال على لفظ واحد، فيقولون للواحد، والواحدة، والاثنين، والاثنتين، والجماعتين، هلم يا رجل، وهلم يا امرأة، وهلم يا رجلان، وهلم يا امرأتان، وهلم يا رجال وهلم يا نساء، وعليه قوله يا أيها الناس ألا هلمه.

وأما التميميون فيجرونها مجرى (لم) فيغيرونها بقدر المخاطب، فيقولون هلم، وهلما، وهلمي، وهلموا، وهلممن يا نسوة، وأعلى اللغتين الحجازية وبها نزل القرآن، ألا ترى إلى قوله عز اسمه "والقائلين لإخوانهم هلم إلينا"[157]. فنرى أن أهل الحجاز يجرونها على لفظ واحد ـ هلم ـ أي لا يصرفونها في المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، وبها نزل القرآن ففي قوله تعالى: (وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا)[158]. بالرغم من أن كلمتي القائلين، وإخوانهم تدلان على الجماعة، إلا أن هلم وردت في المفرد. بينما التمميون فيصرفونها في جميع الحالات: الإفراد والتثنية، والجمع والتأنيث والتذكير.

ثم ينتقل ابن جني ليبين لنا أصل هلم بالتفصيل قائلا: "وأصلها عنده أهل للتنبيه، ثم قال: {(لمّ) أي لمّ بنا، ثم كثر استعمالها فحذفت الألف تخفيفا، ولأن اللام بعدها وإن كانت متحركة فإنها في حكم السّكون، ألا ترى أن الأصل وأقوى اللغتين -وهي الحجازية- أن تقول فيها: ألمم بنا} فلما كانت لام هلم في تقدير السكون حذف لها ألف (ها) كما تحذف لالتقاء الساكنين فصارت هلمّ"[159] وهذا رأي سيبويه الذي يقول: "وأما هلمّ فزعم –خليل- أنها حكاية في اللغتين جميعا، كأنها لم أدخلت عليها الهاء، كما أدخلت (ها) على (ذا)، لأني لم أر فعلا قط يبنى على (ذا) ولا اسما ولا شيئا يوضع موضع الفعل وليس من الفعل[160].

أبو علي يدعم رأي سيبويه والخليل وينكر رأي الفراء الذي يرى أن هلمّ تتكون من (هل+أم). وها هو ذا ابن جني يحتج الفراء رادا على أبي علي أن هل ليست استفهام بل إنها زجر وحث، بقوله: "وهذا عندي لا يلزم الفراء، لأنه لم يدع أن (هل) هنا حرف استفهام، وإنما هي عنده زجر وحث وهي التي في قوله: "ولقد يسمع قولي حيّهل" قال الفراء: فألزمت الهمزة في أم التخفيف، فقيل: هلمّ"[161]، ومهما يكن من الأمر فقد تباينت آراء العلماء حول هلمّ هل هي اسم فعل، أو فعل أمر، وأيضا حول تركيبها.

---

[157]-الخصائص، ج3، ص 36.
[158]- سورة الأحزاب، الآية 18.
[159]- الخصائص، ج3، ص35.
[160]- الكتاب، ج3، ص332.
[161]- الخصائص، ج3، ص35.

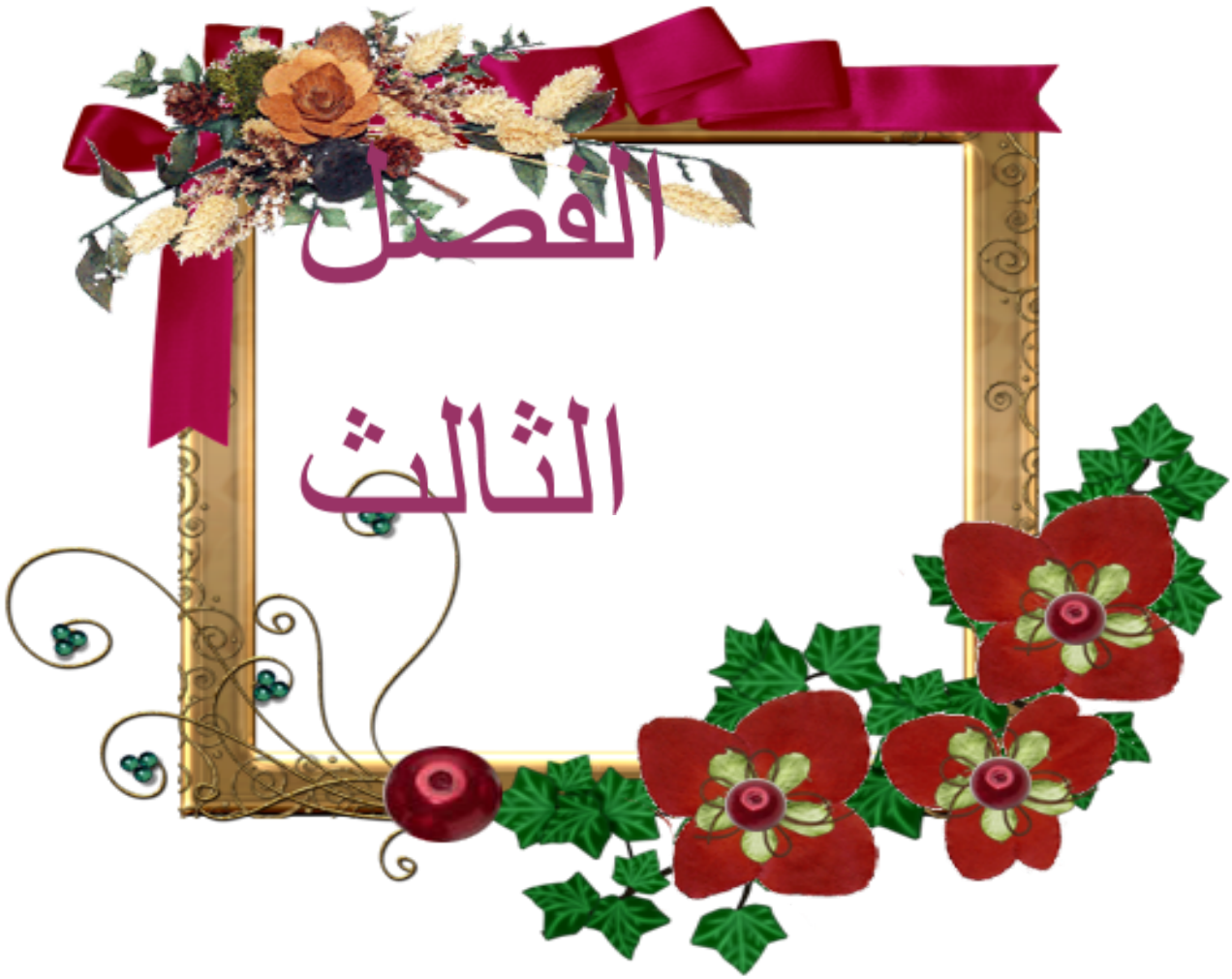
الفصل
الثالث

الآراء النحوية لابن جني في الحروف

المبحث الأول:

الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر.

الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر:

قال ابن جني: وقد حذف خبر إن مع النكرة الخاصة، نحو الأعشى: (من المنسرح)

إن محلا وإن مرتحلا وإن في السفر إذ مضوا مهلا

أي إن لنا محلا ولنا مرتحلا. وأصبحنا يجيزون حذف خبر (إن) مع المعرفة، ويحكون عنهم أنهم إذا قيل لهم إن الناس ألب عليكم فمن لكم؟ قالوا: إن زيدا، وإن عمرا، أي إن لنا زيدا، وإن لنا عمر. والكوفيون يأبون حذف خبرها إلا مع النكرة. فأما احتجاج أبي العباس عليهم بقوله: (من الطويل)

خلا أن حيا من قريش تفضلوا على الناس أو أن الأكارم نهشلا

أي أو أن الأكارم نهشلا تفضلوا. قال أبو علي: وهذا لا يلزمهم، لأن لهم أن يقولوا: إنما منعنا حذف خبر المعرفة مع إن المكسورة، فأما مع أن المفتوحة فلن تمنعه. قال: ووجه فصلهم فيه بين المكسورة والمفتوحة. أن المكسورة حذف خبر نقيضها، وهو قولهم. لا بأس، ولا شك، أي عليك وفيه، فكما أن (لا) تختص هنا بالنكرات فكذلك إنما تشبهها نقيضتها في حذف الخبر مع النكرة أيضا[162].

إن ابن جني يجيز حذف خبر إن (مع) إذا كان الاسم بعدها نكرة أو معرفة، وأعطا مثالا لبيت شعري * إن محلا وإن مرتجلا*. وتقدير الكلام إن لنا محلا، وإن لنا مرتحلا، وهذا مذهب البصريين.

أما الكوفيون فيرون أنه يحذف خبر إن إذا كان اسمها نكرة أو معرفة بعد أن المفتوحة، ولكن إذا كسرت همزة إن يمنع حذف خبرها مع المعارف، وساندهم في الرأي أبو علي، وحجتهم بذلك أن (إن) المكسورة الهمزة يمكن حذف خبرها. كما حذف خبر لا النقيضة لها التي تختص بالنكرات نحو لاشك و لا باس وبهذا يمكن حذفه مع (لإن) المكسورة إذا كان الاسم نكرة كما هو الحال في لا ولكن أبا العباس يرد على الكوفيين الذين يرون بأن حذف خبر إن محذوف إذا كان اسمها نكرة فقط. وقدم دليلا بالبيت الشعري الذين أورده ابن جني في كتابه الخصائص "... أو أن الأكارم نهشلا" وتقدير الكلام أن الأكارم نهشلا تفضلوا.

وسيبويه يساند رأي البصريين القائل بحذف خبر إن، إن كان اسمها نكرة أو معرفة فيقول وتقول: إن غيرها إبلا وشاء كأنه قال: إن لنا غيرها إبلا وشاء، أو عندها غيرها إبلا وشاء. فالذي تضمر هذا النحو وما أشبهه وانتصب الإبل والشاء كانتصاب فارس إذا قلت: ما في الناس مثله فارسا: ومن ذلك قول الشاعر: (من الزجر).

---

[162] - الخصائص، ج2، ص373-374

يا ليت أيام الصبا رواجعا.

فهذا كقوله: ألا ماء باردا، كأنه قال: ألا ماء لنا باردا، وكأنه قال: ياليت لنا أيام الصبا رواجع. وتقول إن قريبا منك زيد، وتقول: إن قريبا منك زيد، والوجه إذا أردت هذا تقول: زيدا قريب منك أو بعيد منك، لأنه اجتمه معرفة ونكره. وقال امرؤ القيس: (من الطويل).

وإن شفاء عبرة مهراقة فهل عند رسم دارس من معول

فهذا أحسن لأنهما نكرة[163] أما الفراء فقد ذهب إلى أن حذف خبر إن يكون إذا كررت، وفي هذا يقول الفراء: إنما تحذف مثل هذا إذا كررت إن ليعرف أن أحدهما مخالف للآخر عند من يظنه غير مخالف، ويحكى أن أعرابيا قيل له الزبابة والفأرة فقال: إن الزبابة وإن الفأرة، وتقديره إن الزبابة زبابة، وإن الفأرة فأرة أي أن هذه مخالفة لهذه وخالفة غيره في اشتراط التكرار[164].

"ما" في اللغة التميمية والحجازية:

لقد تباينت الآراء واختلفت حول "ما" فمنهم من يرى أنها تعمل عمل ليس. وهذا رأي البصريين ومنهم من خالف هذا الرأي، وجعلها لا تعمل عمل ليس وهذا رأي الكوفيين.

أما ابن جني حاول أن يدرس المسألة بطريقة علمية: فهو يرجع سبب الخلاف إلى اختلاف اللغات ويصل في النهاية إلى أن كل لغة حجة، ولا يمكن رد إحدى اللغتين لأنها صادرة عن العرب الأقحاح كما أنه يرى أن القياس يقبل الرأيين يقول في باب اختلاف اللغات وكلها حجة: اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك، ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك، لأن لكل واحد من القومين ضربا من القياس يؤخذ به، ويخلد إلى مثله، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها، لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها، لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداهما، فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها، وأشد أنسا بها. فأما رد إحداهما بالأخرى فلا، أو لا ترى إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم: "نزل القرآن بسبع لغات كلها كاف شاف"[165]. فابن جني أجاز الرأيين، فالقياس عنده يقبلهما كلاهما، ولكنه يستحسن ما الحجازية، لأنها أكثر (استعمالا) شيوعا، وأيسر استعمالا فيقول وإن شذ الشيء في الاستعمال، وقوي في القياس كان استعمال ما كثر أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله من ذلك اللغة التميمية في (ما) هي أقوى قياسا، وإن كانت الحجازية أيسر استعمالا. وإنما كانت التميمية أقوى قياسا من حيث كانت عندهم كـ "هل"

---

[163]- الكتاب ج2، ص 141-142.
[164]- حاشية الكتاب بولاق، ج1، ص 284
[165]- الخصائص، ج2، ص 10.

في دخولها على الكلام مباشرة كل واحد من صدري الجملتين الفعل والمبتدأ، كما أن هل كذلك، إلا أنك إذا استعملت أنت شيئا من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله، وهو اللغة الحجازية، ألا ترى أن القرآن بها نزل[166].

ففي نظر ابن جني أن "ما" في اللغة التميمية أكثر قياسا والأصل يؤخذ بها، ولكن الحجازية من حيث الاستعمال أيسر. وبها نزل القرآن الكريم لذا يجب الأخذ بها. والزمخشري هو الآخر يساند رأي البصريين فيقول: واعمال "ما" عمل ليس هي اللغة القديمة الحجازية وبها ورد القرآن ومنها قوله تعالى: (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ)[167*1] ومن قرأ على سليقته من بني تميم قرأ بشر بالرفع... والقراءة هي الأولى لموافقتها المصحف[168]. والملاحظ أن الزمخشري لم ينكر قراءة بني تميم، ويبقى الرأي الصائب والسائد عند البصريين.

إن سبب اهمال الكوفيون ل "ما" في لغة بني تميم هو: "إنما قلنا إنها لا تعمل في الخبر، وذلك لأن القياس فيها، لأن الحرف إنما يكون عاملا إذا كان مختصا كحرف الخفض لما اختص بالأسماء عمل فيها، وحرف الجزم لما (عمل فيها) اختص بالأفعال عمل فيها، وإذا كان غير مختص فوجب أن لا يعمل كحرف الاستفهام والعطف، لأنه تارة يدخل على الاسم، {نحو: ما زيد قائم}، وتارة يدخل على الفعل نحو {ما يقوم زيد} فلما كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب أن لا تعمل ولهذا كانت مهملة غير معملة في لغة بني تميم وهو القياس[169].

أما البصريون فشبهوا ما بليس، لأن كلاهما تدخلان على المبتدأ والخبر، وكلاهما تنفيان ما في الحال وفي هذا قيل: وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أن "ما" تنصب الخبر، وذلك أن ما أشبهت ليس، فوجب أن تعمل عمل ليس الرفع والنصب، ووجه الشبه بينهما من وجهين، أحدهما أنها تدخل على المبتدأ والخبر كما أن ليس تدخل على المبتدأ والخبر، والثاني أنها تنفي ما في الحال كما أن ليس تنفي ما في الحال، ويقوي الشبه بينهما من هذين الوجهين دخول الباء في خبرها، كما تدخل في خبر ليس، فإذا ثبت أنها قد أشبهت ليس من هذين الوجهين، فوجب أن تجري مجراه، لأنها يجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين[170].

والنتيجة التي يحسن الأخذ بها هو الإعمال، أي إعمال ما عند الحجازيين، لأنها لغة القرآن الكريم، بالرغم من أن اللغة الثانية (التميمية) صحيحة ويجوز الأخذ بها.

---

[166]- الخصائص، ج1، ص 124-125.

[167*1]– سورة المجادلة، الآية 2.

[168]- الكشاف، الزمخشري، ج2، ص 448.

[169]- الانصاف في مسائل الخلاف، ص 144.

[170]- المرجع نفسه، ص 145-146.

المبحث الثاني

حروف الجر والعطف

- حروف الجر.
- حروف العطف.

1-على:

إن ابن جني في كتابه الخصائص يتحدث عن بعض حروف الجر التي انتقلت من معناها الحقيقي إلى معنى آخر كـعلى وفي هذا يقول: قول آخر: القطاع (من الوافر)

فكرت تبتغيه فوافقته على دمه ومصرعه السباعا

وذلك أنه إذا وافقته والسباع معه فقد دخلت السباع في الموافقة، فكما قال فيما بعد: وافقت السباع، وهذا عندنا على حذف المضاف: أي وافقت آثار السباع، قال أبو علي: لأنها لو وافقت السباع هناك لأكلتها معه، فعلى الآن هذه الظروف منصوبة بالفعل المحذوفة الذي نصب السباع في التقدير ولو رفعت السباع لكانت (على) هذه مرفوعة الموضع، لكونها خبرا عن السباع مقدما، وكانت تكون متعلقة بالمحذوف، كقولنا في قولهم: في الدار زيد[171]. فإذا قدرنا أن (السباع) منصوبة، فالفعل "وافقت" هو الذي نصبها، وبالتالي فعلى الظرفية[172*1] منصوبة بنفس الفعل المقدر "وافقت". أما إذا جعلنا السباع مرفوعة فعندها مبتدأ مؤخر، وعلى أيضا مرفوعة في محل رفع الخبر، لأن الجار والمجرور يكون أحيانا خبرا مقدما كقولنا: في الدار زيد.

وفي هذا يقول الأعلم الشنتمري: الشاهد فيه نصب "السباع" على إضمار الموافقة لما جرى من ذكرها في صدر البيت والتقدير: "فكرت تبتغيه فوافقته السباع على دمه ومصرعه". وقدره البيت وغلط فيما تأوله فيه وأجازه، لأن الحمل على المعاني إنما يكون بعد تمام الكلام كقولك: وافقت زيد وعند معمرو وبشرا، تريد ووافق بشرا عنده، لأن المعنى قد تم في قوله: وعنده عمرو، وقلت وافقت زيدا وعنده عمرا لم يجز عند غير سيبويه في شعر ولاغيره لنقصان الكلام دون الآخر المحمول على المعنى، والحجة لسيبويه أن الشعر موضع ضرورة يحتمل فيه مالا يحتمل في غيره. فإذا جاز الحمل في الكلام على المعنى مع التمام جاز في الشعر ضرورة مع النقصان...[173].

2-حتى الناصبة للفعل:

حتى كغيرها من الأدوات كانت محل خلاف بين المدرستين البصرية والكوفية، فهناك من يرى أنها حرف من حروف الجر، فلا تفعل في الأفعال، وإنما تنصب بأن

---

[171]- الخصائص، ج2، ص 426-427.

[172*1]– فسيبويه جعل على بمعنى الظرفية وتبعه أبو علي: "الظرف منصوبة بالفعل المحذوف". الخصائص، ج2، ص 427.

[173]- تحصيل عين الذهب من مهدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب 187-188.

المضمرة وجوبا وفي هذا يقول ابن جني: " حتى الناصبة للفعل، وقد تكرر من قوله أنها حرف من حروف الجر، وهذا ناف لكونها ناصبة له، من حيث كانت عوامل الأسماء لا تباشر الأفعال، فضلا عن أن تعمل فيها، وقد استقر من قوله في غير مكان ذكره عدة الحروف الناصبة للفعل، وليست فيها حتى. فعلم بذلك، وبنصه عليه في غير هذا الموضع أن (أن) مضمرة بعد حتى، كما تضمر مع اللام الجازمة في نحو قوله سبحانه (ليغفر لك الله) ونحو ذلك، فالمذهب إذا هو هذا[174]. فالمدرسة البصرية هي التي ترى أن تر أن حتى حرف جر، والفعل بعدها منصوب بأن المضمرة وجوبا وحجته في ذلك أن حتى من عوامل الأسماء، فلا يجوز أن تكون في نفس الوقت من عوامل الأفعال لذلك وجب تقدير عامل النصب للفعل بعدها فكانت "أن" دون سائر الحروف. ويؤكد سيبويه هذا فيقول: "فأحدهما أن تجعل الدخول غاية لمسيرك كأن تقول: سرت حتى أدخلها، كأنك قلت: سرت إلى أن أدخلها. فالناصب للفعل هاهنا هو الجار للاسم إذا كان غاية، فالفعل إذا كان غاية نصب، والاسم إذا كان غاية جر وهذا قول الخليل"[175].

ويقوم ابن جني بشرح قول سيبويه والتعليق عليه قائلا: فمن ذلك في بعض ألفاظه: حتى الناصبة للفعل، يعني في نحو قولنا: اتق الله حتى يدخلك الجنة، فإذا سمع هذا من يضعف نظره اعتدها في جملة الحروف الناصبة للفعل، وإنما النصب بعدها في أن المضمرة وإنما جاز أن يتسمح بذلك من حيث كان الفعل بعدها منصوبا بحرف لا يذكر معها فصارت في اللفظ كالخلف والعوض منه، وإنما هي في الحقيقة جارة لا ناصبة[176]. فابن جني علق على قول سيبويه وضرب لنا مثالا: "اتق الله حتى يدخلك الجنة". فهناك من عدها حرف من حروف النصب. وهذا ليس بالرأي الصائب على حد تعبير ابن جني. لأنه يرى أن الفعل بعدها منصوب بأن المضمرة وتقدير الكلام: " اتق الله حتى يدخلك الجنة" وحتى حرف حر لا حرف نصب. وعدها سيبويه بمثابة إلى إذ يقول: " خرجت من كذا إلى كذا، وهي مثل حتى إلا أن لحتى فعل ليس لإلى"[177].

أما المدرسة الكوفية فأعدتها ناصبة بنفسها و لا يجوز تقدير أن بعدها وهذا ما ذهب إليه الكسائي فيقول: "حتى ناصبة بنفسها ولا يجوز تقدير أن بعدها وهي جارة بتقدير "إلى" مضمرة أو ظاهرة"[178]. أما الفراء فيذهب مذهب أستاذه الكسائي في أن "حتى ناصبة بنفسها ويخالفه في جرها فهو يرى أنها جار لأنها تنوب حرف الجر "إلى" وليس بإضماره"[179].

ب – حروف العطف:

---

[174]- الخصائص، ج2، ص204.
[175]- الكتاب، ج3، ص 17.
[176]- الخصائص، ج3، ص 260.
[177]- لسان العرب، إبن منظور، ج15، ص 435.
[178]- همع الهوامع، السيوطي، ص 300.
[179]- المصدر نفسه، نفس الصفحة.

"أو" العاطفة:

إن معنى "أو" هو التخيير وفي هذا يقول ابن جني في باب تدريج اللغة: ""أو" هي في أصل وضعها لأحد الشيئين"[180] .ولكن يمكن أن تخرج عن هذا المعنى إلى معنى آخر ومنه قوله تعالى: (وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً)[181*1]. ومعنى هذا، لا تطع هذا الظرب من الناس، أي لا تطع الآثم ولا تطع الكفور. فخرجت "أو" عن أصل بابها التي وضعت له. أما الفراء فيرى أن أو قد تأتي بمعنى بل واستدل ببيت شعري لذي الرمة:

بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها أو أنت في العين أملح

فالفراء يرى بأن أو في هذا البيت معناها بل وتقدير الكلام وصورتها بل أنت في العين أملح.

وأما قوله تعالى: (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ)[182*1]. فلا يكون فيه "أو" على مذهب الفراء بمعنى بل، فلا على مذهب قطرب في أنها بمعنى الواو. لكنها عندنا على بابها في كونها شكا[183] .

إن ابن جني يبين لنا معنى "أو" في الآية الكريمة عند كل من الفراء وقطرب. فالأول يرى بأنها جاءت بمعنى بل فتقدير الكلام ألف بل يزيدون. أما الثاني فجعلها بمعنى الواو وتقدير الكلام ألف ويزيدون. بينما صاحبنا ـ ابن جني ـ فأبقاها على معناها الحقيقي، أي الشك.[184]

---

[180]- الخصائص، ج1، ص 346.

[181*1]– سورة الإنسان، الآية 24.

[182*1]– سورة الصافات، الآية 147.

[183]- الخصائص، ج2، ص 461.

[184]- شرح الرضي على الكافية، الاستراباذي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط1، 1410-1998، ج6، ص163.

المبحث الثالث:

حروف الاستفهام

هل:

أدوات الاستفهام كثيرة، ولكن لا يمكن أن يجتمع إثنين وفي هذا يقول ابن جني: قال الشاعر:

سائل فوارس يربوع بشدتنا أهل رأونا بسفح القف ذي الأكم

الشاهد (أهل). حيث استشهد به ابن جني على خروج هل من الاستفهام إلى معنى الخبر وقال: "لو كانت على بابها من الاستفهام لم تلاق همزته وذلك لاستحالة اجتماع حرفين لمعنى واحد وهذا يدل على خروجها من الاستفهام إلى معنى الخبر"[185].

فابن جني يرى أنه لا يلتقي حرفان يؤديان نفس المعنى. فالهمزة وهل كلاهما حرف استفهام، وبالتالي إذا اجتمعا لا يؤديان وظيفتهما فيتحول الأسلوب من استفهام إلى خبر. والمالقي ذهب إلى نفس الرأي فقال: "إن "هل" في البيت لا على الاستفهام لأنه لم يثبت دخول الاستفهام على استفهام فيحمل هذا عليه"[186].

ويشير في موضع آخر أن هل قد تخرج عن بابها إلى معنى قد، فيقول: "نحو قول الله ـ سبحانه ـ (هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ)[187*1]. قالوا معناه: قد أتى عليك ذلك. وقد يمكن عندي أن تكون مبقاة في هذا الموضع على بابها من الاستفهام، فكأنه قال ـ والله أعلم ـ: هل أتى على الإنسان هذا؟ فلا بد في جواب من (نعم) ملفوظا بها أو مقدرة، أي فكان أن ذلك كذلك فينبغي للإنسان أن لا يحتقر نفسه ويتفاخر بها...[188] في الآية الكريمة: (هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ). فهل في هذه الآية تحتمل وجهان:

الأول: أن هل بمعنى قد وتقدير الكلام قد أتى عليك ذلك. والثاني: أن تبقى في بابها الحقيقي وهو الاستفهام والتقدير هل أتى على الإنسان هذا؟

وهذا رأي صاحب التبيان في إعراب القرآن. فقط يرى أنها إذا بقيت في بابها فإنها هنا للتقرير، أو التوبيخ[189].

185- الخصائص، ج2، ص 463.
186- رصف المباني، المالقي، ص 407.
187*1– سورة الإنسان، الآية 1.
188- الخصائص، ج2، ص 462.
189- التبيان في إعراب القرآن، ج2، ص 1257.

الخاتمة

الخاتمة:

مع هذه الرحلة الطويلة والممتعة مع ابن جني الذي يعتبر عالما من العلماء الأقداد، وعبقري عصره، ويتضح هذا جليا من خلال مؤلفاته التي تربو عن خمسين مؤلفا في مختلف العلوم، النحو، الصرف، علم الأصوات، ...

بعد التعامل مع هذه الآراء خرجت بعدة نتائج منها:

- ميله للمذهب البصري فكثيرا ما كان يردد اسم البصريين بقوله: "أصحابنا البصريون...".
- وقوفه على بعض الآيات التي كان فيها خلاف نحوي بين المدرستين البصرية والكوفية، وفي أغلب الأحيان كان ينتصر لأصحابه البصريين.
- تنوعت شواهده، فاستشهد بالقرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والشعر، وكلام العرب.
- امتاز بتعدد الوجوه والآراء، ويرجح بعضها مرة، ويذكرها من غير ترجيح مرة أخرى.
- وظف الكثير من الموضوعات النحوية في الكشف عن المعنى كالحذف والمبتدأ والخبر، والتوابع، ....

ومن أهم التوصيات التي أقدمها للطلبة:

- العناية يكتب القدامى خاصة كتب التراث لأنها الأساس لتأصيل الدرس اللغوي.
- زيادة البحث عن الآراء النحوية في كتاب الخصائص، لأنه غني ولم أستطع أن أعالجها لضيق الوقت.
- الاتجاه لدراسة الجانب الصرفي والمعجمي في كتاب ابن جني لأنه غزير.

فاطمة
المصمم الجرع

❖ القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

(قائمة المصادر والمراجع):

1. إبرام الحكم النحوي عند ابن جني، منتدى جرار، دار اليازوري، العلمية للنشر و التوزيع، دط، س 2006.
2. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة، دط، س 1998.
3. الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق عبد الحسين القبلي، مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، السنة 1996.
4. أنباء الرواة على أنباء النحاة، القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، س 1986، بيروت، ج2.
5. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، تحقيق محمد عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الأولى، س 2003م.
6. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد منشورات المكتبة العصرية صيدا بيروت .
7. الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تحقيق إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين دمشق، الطبعة الأولى، س 2005.
8. البحر المحيط أبو حيان الأندلسي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود علي محمد معرض، زكريا عبد المجيد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، س 1993م.
9. البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، س 1984.
10. بغية الدعاة، السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط 2، س1399هـ-1979م، ج2.
11. تاريخ الأدب العربي، أحمد حسن الزيات، دار النهضة، مصر للطبع والنشر، الفجالة، القاهرة، دس، دط.
12. تاريخ الأدب العربي، العصر العباسي الثاني، شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ط2 ، ج2.
13. تاريخ الإسلام السياسي، حسن إبراهيم حسين، ط4، س1958، ج3.
14. تاريخ علوم اللغة العربية، طه الراوي، مطبعة الرشيد بغداد، الطبعة الأولى، س 1949م.
15. التبيان في إعراب القرآن، العكبري، تحقيق محمد علي البيجاوي، مطبعة عيسى الياولى الحلبي.

16. تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، الأعلم الشنتمري، تحقيق عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية بغداد، الطبعة الاولى س 1992م.
17. جامع البيان في تأويل آيات القرآن، الطبري، تحقيق عبد الله عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، س 2001.
18. ابن جني النحوي، فاضل صالح السامرائي، دار النذير للطباعة، دون طبعة، س 1389هـ ، 1969م.
19. الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق بيروت لبنان، الطبعة الأولى، س1993م.
20. خزانة الأدب البغدادي ج4، لب لباب لسان العرب، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1989.
21. الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة، دط، دس.
22. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
23. دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، س1999.
24. ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، س1406هـ-1986م.
25. رصف المباني في شرح حروف المعاني المالقي تحقيق احمد محمد الخراطمطبعة زيد بن ثابت دمشق الطبعة الثانية س1395 1975
26. روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني، الآلوسي، دار إحياء التراث العربي بيروت.
27. سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق حسن هنداوي دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، س 1985.
28. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث القاهرة، الطبعة العشرون، س 1980.
29. شرح التسهيل ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد، محمد بدوي، دار هجر.
30. شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، إشراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، س1419هـ-1998م.
31. شرح الرضي على الكافية، الاسترابادي، تحقيق عبد العالم سالم مكرم، دط، س 1419 هـ، 1998، ج6.
32. شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة الساعي للنشر والتوزيع، دط، س 2009م.
33. شعر بكر بن النطاح، صنعة حاتم صالح الضمان مطبعة المعارف بغداد 1395هـ-1975م.

34. ظهر الإسلام، أحمد أمين، دط، دس، ج1.
35. فقه اللغة وسر العربية، أبو منصور الثعالبي، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط الطبعة الأولى، السنة 2010.
36. الفهرست، ابن النديم، تحقيق محمد طني الشويمي الجزائر، دط، س1985.
37. الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الثالثة، س 1408هـ، 1988 م.
38. الكشاف عن الحقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل الزمخشري، تحقيق أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، س 1998م.
39. لسان العرب، ابن منظور، ج15.
40. اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق سميح أبو مقلي، دار محدلاوي للنشر، عمان، دط، س 1988م.
41. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير، تحقيق أحمد الحوفي بدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، الفجالة، الطبعة الثانية.
42. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، ابن جني تحقيق علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار.
43. المدارس النحوية، شوقي ضيف دار المعارف، دس.
44. المسائل العسكريات، أبو علي الفارسي، تحقيق إسماعيل عمايرة مراجعة نهاد المرسى، منشورات الجامعة الأردنية 1985.
45. معاني القرآن وإعرابه، الزجاح، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب بيروت لبنان، الطبعة الأولى، س1988.
46. معاني القرآن، الأخفش، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة انحانجي القاهرة، الطبعة الأولى، س1990.
47. معاني القرآن، الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، عالم الكتب بيروت، الطبعة الثالثة، س 1983.
48. معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك لصناعة الكتاب.
49. معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تحقيق إحسان عباس، دار العرب الإسلامي، بيروت لبنان، ج12، الطبعة الأولى، س 1949م.
50. المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، دط، س 1982.
51. المقتضب المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة، دط، س 1415هـ-1994 م.
52. المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، س 1954.

53. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق مازن المبارك، محمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، مؤسسة الصادق، طهران، الطبعة الأولى.
54. نزهة الألباب في طبقات الأدباء، ابن الأنباري، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، دط، دس.
55. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، س 1419-1998.
56. الوافي بالوفيات الصفدي، بيروت، س 1402هـ-1982م، ج16.
57. وفايات الأعيان وأنباء وأبناء الزمان، لابن فلكان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر بيروت، مج3.
58. يتيمة الدهر، الثعالبي، تحقيق مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، س 1403هـ-1983م، ج1،ج3.

فهرس
الموضوعا
ت

فهرس الموضوعات

مقدمة ..... أ

مدخل..... 1

المبحث الأول: عصر ابن جني..... 2

1-الحياة السياسية..... 3

2-الحياة الفكرية..... 4

3-الحياة العلمية..... 5

المبحث الثاني: حياة ابن جني 6

1-اسمه وكنيته 7

2-أسرته..... 7

3-أساتذته..... 7

4-صحبته لأستاذه أبي علي..... 8

5-مكانته 9

6-مؤلفاته 9

7-وفاته..... 10

المبحث الثالث: كتاب الخصائص 11

1-موضوعه 12

2-سبب تأليفه 12

3-منهجه 12

4-نسخه وطباعته 12

الفصل الأول: الآراء النحوية لابن جني في الأسماء..... 22

المبحث الأول: المرفوعات 23

أ- المبتدأ..... 24

1. عامل الرفع في المبتدأ..... 24

..

2.تأخير المبتدأ..... 25
.....
3.حذف المبتدأ 26
.....
ب- الفاعل..... 27
1.تعريف الفاعل..... 27
....
2.تأخير الفاعل..... 27
.....
3.حذف الفاعل..... 28
....
ج- حذف المضاف..... 29
المبحث الثاني: المنصوبات..... **31**
ا-المفعول به..... 32
4. الناصب للمفعول به..... 32

5.تقديم المفعول به..... 33
.
6.حذف المفعول به..... 35
ب-الحال..... 36
1. حذف الحال..... 36
.....
2. تقديم الحال على عاملها..... 36
المبحث الثالث: المجرورات..... **38**
1- إضافة الاسم إلى المسمى والمسمى إلى الاسم..... 39
2- الجر بالجوار أو حذف حرف الجر..... 39
المبحث الرابع: التوابع..... **41**
1- العطف
بـ"أو"..... 42
.....

2- البدل.....
43
.....

الفصل الثاني: الآراء النحوية في الأفعال..... **46**

المبحث الأول: الأفعال الناقصة..... **47**

1- تقديم خبر ليس عليها..... 48
.....

2- تعدد خبر كان..... 50
.....

ج- مسالة كان يقوم زيد..... 51

المبحث الثاني: الأفعال التامة..... **52**

1- نصب الفعل المضارع..... 53
.....

2- جزم الفعل المضارع..... 54
.....

ج- حذف الفعل..... 55

المبحث الثالث: اسم الفعل..... **56**

1- هيهات..... 57
.....
2- هلم..... 58
.....
الفصل الثالث: الآراء النحوية في الحروف..... 61
المبحث الأول: الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر..... 62
أ- أن..... 63
ب- ما في اللغة الحجازية والتميمية..... 64
المبحث الثاني: حروف الجر والعطف..... 67
أ- حروف الجر..... 68
ب- حروف العطف..... 70
المبحث الثالث: حروف الاستفهام..... 71
هل..... 72
الخاتمة..... 74
قائمة المصادر والمراجع..... 76
فهرس الموضوعات..... 81